ملف معلومات

العشائر العراقية

الدور والتأثير والسلوك السياسي والإنتخابي

W.A.R.C
West Asia Research Center

العشائر العراقية

الدور والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي

الفهرس

- **مدخل**
- **مسرد تاريخي (1885-2020)**
  - **أولا: القبيلة في العراق: من الانتداب البريطاني إلى سقوط صدام**
    - القبيلة ما قبل الملكية
    - الانتداب البريطاني وتوظيف القبيلة
    - القبيلة والجمهورية العراقية الأولى
    - القبيلة ووصول البعث للسلطة
    - القبيلة في عهد صدام
    - صدام و"شيوخ التسعين"
  - **ثانياً - القبيلة عقب سقوط صدام**
    - الاحتلال الأمريكي للعراق والعودة إلى القبيلة
    - الصحوات والتوازنات السياسية بالعراق
  - **ثالثاً: القبائل السنية والربيع العربي في العراق**
    - القبائل السنية العربية والمعارضة
    - التظاهر ضد الفساد
  - **رابعاً: القبائل السنية العراقية وتحدي تنظيم "داعش"**
    - موقف القبائل السنية من تنظيم "داعش"
- **قبائل وعشائر العراق: البنى – الدور – الدينامية**
  - **أولا: مقاربة مفاهيمية للقبيلة**
  - **ثانيا: الدينامية الانقسامية للقبيلة**
  - **ثالثا: التوظيف البريطاني للانقسامية في العراق الملكي**
  - **رابعا: الانقسامية القبائلية والحركة القومية الكردية**
  - **خامسا: التطبيق الأمريكي للانقسامية - مجالس الصحوة**
- **العشائر العراقية والسياسة**
- **الدور السياسي للقبائل ما بعد 2003**
- **أسباب تنامي الدور السياسي للعشائر بعد عام 2003**
- **الآثار السلبية لتنامي دور العشائر سياسياً**
- **السلوك العشائري الانتخابي**
- **أثر التمثيل العشائري على الأداء البرلماني**
- **استشراف لمستقبل التمثيل العشائري وتأثيراته على الانتخابات**
- **دروس مستفادة**
- **الخاتمة**

العشائر العراقية
الدور والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي

مدخل

قد يكون من الغريب القول أن الولايات المتحدة الأمريكية حديثة عهد بالعمل مع القبائل والعشائر العربية فلم تكن علاقة الأمريكيين الحديثة بالمنطقة نوعاً ما وتعود لأربعينيات القرن الماضي مثل علاقة البريطانيين الذين أرسلوا بعثات استكشافية إلى المنطقة منذ العام 1885 ودرسوها دراسة وافية لمصلحة وزارة المستعمرات التي كانت إحدى أهم الركائز التي اعتمدت عليها الإمبراطورية البريطانية لغزو العالم القديم وتحديداً غرب آسيا وهو مصطلح بريطاني ومن المهم الإشارة إلى أن كل من غيرترود بيل وتوماس لورنس وجون فيلبي وبيرسي كوكس وجورج بويد عملاء وزارة المستعمرات البريطانية ولاحقاً مكتب المخابرات التابع لها فهم من ساهموا برسم الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية وكانت دراساتهم مادة لوثيقة كامبل 1907 واتفاقية سايكس بيكو 1916 ووعد بلفور 1917.

وعلى سبيل التوضيح يشار إلى أن العميلة الأبرز "غيرترود بيل" عالمة الآثار ظاهرياً وضابطة الاستخبارات فعلياً أعدت الدراسات والتقارير التي كانت مادة أساسية لتأسيس مكتب المخابرات التابع لوزارة المستعمرات عام 1909 وكانت مرجعاً رئيسياً لأهم ضباطه توماس لورنس الذي لقبه السعوديون في بداية القرن الماضي بلورنس العرب.

جاءت غيرترود بيل إلى المنطقة تحت ستار الهدف المعلن لرحلتها وهو الاستكشاف والبحث عن الاثار والتعرف على طريقة حياة الناس. لكن الهدف الحقيقي كان دراسة أوضاع دولة آل رشيد في الحجاز، والاتصال مع القبائل العربية، وإرسال تقييمها الشخصي لمستقبلهم كما تراه إلى الحكومة البريطانية. فساهمت تقاريرها في تشكيل جغرافيا المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وتقسيمها بين بريطانيا وفرنسا. كما ساعدت الحكومة البريطانية على الإطاحة بحكم آل رشيد، واستبدالهم بعبد العزيز آل سعود، مؤسس الدولة السعودية الثالثة.

جاءت رحلة مس بيل للشرق الأوسط، في فترة انهيار الدولة العثمانية، والتفاف بريطانيا وفرنسا حولها لتقاسم الغنائم. حيث برز في هذه الفترة العرب كورقة رابحة أمام البريطانيين، للقضاء على ما تبقى من الدولة العثمانية المتهلهلة. فكان لمعرفة مس بيل باللغات العربية والفارسية والتركية، دوراً كبيراً في اختراقها للمجتمعات على المستويين الشعبوي والنخبوي.

كانت العراق المحطة الأخيرة والمفصلية في رحلة مس بيل في غرب آسيا، وصلتها لأول مرة عام 1909، ضمن بعثة أثرية قامت خلالها برسم الخرائط للمدن العراقية، وجمعت المعلومات عن العشائر التي مرت بها. بعد أن أرسلتها الحكومة البريطانية للقاء توماس لورنس في القاهرة، لمساعدته في تأسيس

مكتب للمخابرات في القاهرة يتبع لوزارة المستعمرات البريطانية. ثم عادت لتستقر في بغداد نهائياً عام 1914، للشروع بمهمة تتعلق بترتيبات اتفاق سايكس بيكو.

كانت غيرترود بيل المؤسس الفعلي للملكية الدستورية في العراق، بالتعاون مع المستعمر البريطاني. وينسب لها الدور في اختيار الملك فيصل الأول، لينصب ملكاً مما جعلها فيما بعد محط ثقته المطلقة وصديقته المقربة حتى وفاتها. ونظراً لرحلاتها السابقة وتجربتها الواسعة في المنطقة، قامت برسم حدود العراق كما نعرفها اليوم. وتعمَّدت أن تقسم المنطقة الكردية على 4 دول، للحؤول دون استقلالها في المستقبل. وعملت على ترتيب الوضع الداخلي في العراق بعد الحرب العالمية الأولى، خصوصاً بعد تعيينها كمستشارة للمندوب السامي هناك بيرس كوكس.

في العراق استطاعت مس بيل أن تتغلغل في المجتمع العراقي وتتقرب من صفوته وعامته على حدٍ سواء. واستخدمت جلسات النميمة النسائية في التعرُّف إلى عادات وثقافة المجتمع العراقي، وجمع المعلومات الاستخباراتية. استطاعت كسب حب الجميع في بغداد، لدرجة أن الأديب العراقي عبد المجيد الشاوي لقبها بأم المؤمنين! ولقبها عامة الشعب بالخاتون.

وحتى لا نغوص أكثر في التفاصيل ينبغي الإشارة هنا إلى أن الأمريكيين وخلافاً للبريطانيين لا يتعاملون مع القبائل والعشائر إذا كانت الدولة المقصودة أو المستهدفة دولة حليفة ومتماسكة إلا أنهم كانوا يلجؤون للقبائل في حالتين:

الأولى: عندما يتعرضون لمقاومة قوية في البلدان التي يحتلونها.

الثانية: عندما تضعف الدولة أو تضمحل وتتقلص قبضة الدولة الامنية.

هذين السببين يلخصان تقريباً إستراتيجية الولايات المتحدة الشاملة للتعامل مع القبائل.

مسرد تاريخي (1885-2020)

استطاعت القبيلة في العراق حتى منتصف القرن التاسع عشر من الميلاد أن تحافظ على بناها القديمة، وبدت القبائل الكبرى كما لو كانت دولاً مصغرة ذات قيادة أبوية تسيطر عادة عليها العائلات المحاربة وتمتلك قواتها الخاصة وقانونها العرفي، وتقاليدها وإقليمها الخاص. ويزيد عدد قبائل العراق على المئة وعشائرها إلى ما يتجاوز الألف ببضع عشرات بعض هذه القبائل يقارب عدد أعضائه ربع مليون شخص لا يشترط فيهم وحدة المذهب الديني. فقبيلة مثل الجبور على سبيل المثال تضم عشائر شيعية بالجنوب وأخرى سنية بالشمال. يدير الشؤون السياسية للقبائل شيوخها الذين نجحوا إلى حد ما في عصر ما بعد صدام أن يستعيدوا السيطرة على أقاليم كانت قد هيمنت عليها الجماعات المسلحة مما أعاد قدراً من الهدوء للعراق. وفي ظل ضعف الأحزاب العراقية تحول العديد من السياسيين للتحالف مع القبائل.

أولا: القبيلة في العراق: من الانتداب البريطاني إلى سقوط صدام

نعرض فيما يلي رصداً تاريخياً موجزاً لعلاقة القبيلة بالدولة في العراق.

1- القبيلة ما قبل الملكية

فشلت الدولة العثمانية في إدماج القبائل العراقية في المجتمع الحضري والاستجابة للمتغيرات السياسية لذلك سعت لتقليص نفوذ القبائل عبر إخضاعها لسلطة الدولة وفرض الضرائب عليها واستخدام القوة لكبح أي محاولة للتمرد. على الرغم من ذلك مارست القبيلة أدوارها الاجتماعية التي اعتادت عليها مثل فض المنازعات بين بعضها بعضاً عبر قوانينها العرفية.

العراق، كبلدان عربية أخرى، له تاريخ من الحكومات المركزية القوية. وتعكس السلطة في القبيلة نمط السلطة المعتاد في تلك الدول من حيث جنس المسؤول وعمره، لذا فإن شيخ القبيلة عادة ما يكون الأصلح من أكبر الأعضاء الذكور سناً. على الرغم من كون شيخ القبيلة هو زعيمها لكنه لا يتمتع بصلاحيات مطلقة. فاتخاذ قرار حيال مسألة هامة مثل الحرب أو السلام يتطلب من الشيخ التشاور مع مجلس القبيلة المكون من أصحاب الرأي والخبرة الذين تطلق عليهم القبائل مصطلح العوارف (بالقانون) وهم بدرجة القضاة. ومتى صدر القرار أضحى ملزماً لجميع أفراد القبيلة. لذا يتحدث المدافعون عن القبيلة عن وجود ديمقراطية بهياكلها. بل لا يزال شيوخ القبائل العراقية اليوم يتمتعون بذات السلطة في الوقت الحالي. وكلما صغر حجم القبيلة أو العشيرة زادت قدرة شيخها على فرض السيطرة على أفرادها أو ضبط الحركة فيها.

تاريخياً، انقسم المجتمع العراقي ما بين مدن من ناحية، وريف تسيطر عليه القبيلة من ناحية أخرى. تأثر العرب المتعلمون المقيمون بالحضر بالثقافتين التركية والفارسية، في حين غاب ذلك التأثير عن القبائل. وقد حابت الدولة العثمانية المدن على حساب القبائل في الوقت الذي حاولت بريطانيا فيه الموازنة بين القبائل والمدن، واستثنت الريف من القوانين الوطنية.

أثبتت انتفاضة العشرين أن بمقدور القبائل العراقية التلاحم والتعاون معاً للدفاع عن وطنها ضد المحتل الأجنبي. استمرت تلك الانتفاضة عبر ريف العراق قرابة ثلاثة أشهر. واتضح خلالها أن لعلماء الدين خاصة الشيعة كلمة مسموعة عند الأفراد لا يمكن تجاهلها حتى من شيوخ القبائل. ورغم نجاح بريطانيا في قمع الانتفاضة إلا أن رد فعلها تجاهها مثل تحولاً هاما في سياستها الاستعمارية. فقد قررت بريطانيا بعدها إنهاء الإدارة العسكرية وكتابة دستور وتشكيل حكومة مؤقتة يرأسها عربي. والأهم تأسيس ملكية دستورية بالعراق اختير لها فيصل بن الحسين.

2- الانتداب البريطاني وتوظيف القبيلة

خرجت بريطانيا من الحرب العالمية الثانية بوضع اقتصادي صعب وضعف عسكري نسبي ما اضطرها إلى ترشيد نفقاتها في العراق وسعت خلال عشرينيات القرن العشرين إلى إبقاء السيطرة على العراق بأقل التكاليف عبر الاستعانة ببعض شيوخ القبائل في إدارة الريف. ومن ثم حافظت شيوخ القبائل العراقية على مكانتها في ظل الانتداب عبر الدعم الذي كان يقدمه الاحتلال لها كلما احتاج إلى قوة موازنة لسلطات الملك. لكن ذلك التوازن كان موجهاً بشكل عام للعلاقة بين الملك والقبائل، فعندما كانت يتزايد نفوذ أحد الشيوخ كانت بريطانيا على استعداد للتدخل ولو عسكرياً لكبح طموحاته وإعادته إلى حجمه الحقيقي أو إزاحته من المشهد تماماً.

على الرغم من استعانة الملك فيصل في الحكم بشيوخ القبائل والعائلات الكبرى إلا أن النخبة الحاكمة (الشريفية) سواء من أعيان المدن أو قادة الجيش لم تكن قبلية. وقد كان يتم تدوير الحكم داخل تلك النخبة الضيقة وهو ما يعكسه تشكيل الحكومات والمناصب التنفيذية خلال العهد الملكي. فعبر19 وزارة شهدتها الحقبة الملكية كان هناك 780 منصبًا رسميًا بالحكومة تولاها فقط 166 شخصًا. بل إن رئيس الوزراء نوري السعيد شغل خلال تلك الفترة 47 منصبًا حكوميًا.

التوازن الذي استهدفته بريطانيا كان أيضا موجها للحضر والريف، بحيث دعمت التمييز بين أبناء القبائل وأبناء المدن. وفي الوقت الذي خضع أبناء المدن لقانون النزاعات الجنائية والمدنية كانت القبائل تمارس قضاءها العرفي بحرية، بل منحت بريطانيا شيوخ القبائل سلطة حفظ الأمن والنظام وجمع الضرائب في أقاليمهم.

استعانت بريطانيا أيضاً بأقليات كالآشوريين الذين شكلت منهم وحدات أمن عملت مع سلطات الانتداب آنذاك. وقد أثارت معاملة بريطانيا التفضيلية للأشوريين امتعاض قطاعات من العراقيين وهو ما قاد أحياناً إلى صدامات مسلحة مع القوات العراقية.

انتقال المجتمع العراقي من مجتمع تقليدي قائم على القبلية إلى مجتمع مستقر يعتمد على الزراعة كان تأثيره أكبر من وفاة الملك فيصل. أضعف تنامي سلطة الدولة في المجتمعات الريفية سلطة شيوخ القبائل حيث بدأت الدولة تفرض قوانينها واضحت أغلبية القبائل تعتمد على تربية الحيوانات والزراعة. وكان ذلك يعني التخلي عن النمط الرعوي والاستقرار في بقعة محددة من الأرض وظهرت الحاجة إلى قوانين ملكية تنظم تلك المسألة.

شهدت الحقبة الملكية عدة انتفاضات سواء من القبائل التي عارضت إصلاحات قانون الإصلاح الزراعي (ملكية الأراضي) أو من العراقيين الشيعة الذين شعروا بالتهميش. كانت القبائل الشيعية ترى أن القوميين من العرب السنة في بغداد يفتقدون الشرعية لأنهم علمانيون وتسيطر عليهم بريطانيا.

بعد القضاء على تمرد القبائل عام 1935 وحتى عام 1941 كان الجيش هو اللاعب الرئيس في السياسة العراقية، لكن شرعت بريطانيا بعد عام 1941 في التدخل العسكري دعما للتيار الليبرالي المتمثل بنوري السعيد والوصي عبد الإله في مواجهة ما أطلق عليه التيار الثوري بقيادة رشيد عالي الكيلاني.

سيطرت مدرستان للفكر على النقاشات السياسية في العراق في الأيام الأولى عقب الاستقلال.

الأولى هي مدرسة القومية العربية التي راجت بين النخبة الحضرية المتعلمة وكانت تدعو لبناء عراق قوي له مكانته بالوطن العربي الممتد من المحيط للخليج. والأخرى مثلها الإصلاحيون الاجتماعيون الذين انشغلوا أكثر بوضع العراق الاقتصادي الاجتماعي الداخلي في ظل السخط الشعبي على القادة السياسيين وتنامي مشكلة الفقر بالبلاد.

كما سعى نوري السعيد إلى ضم شيوخ القبائل الكبرى لحزبه الاتحاد الدستوري ومن بين 46 مقعداً للحزب في البرلمان شغل أولئك الشيوخ 17 مقعداً. لذا ففي حين عارضت القبائل الحكومة في عشرينيات القرن العشرين وزاد الصراع في الثلاثينيات إلا أن حقبة الأربعينيات عكست توافقاً في المصالح بين القبائل والنخبة الحاكمة استمر حتى نهاية العهد الملكي.

لكن العهد الملكي شهد حضورًا على فترات للحرية السياسية تمثلت بأحزاب المعارضة والصحافة الحرة حتى وإن حظرت بعض الأحزاب أحياناً وتم التضييق على الصحافة أحياناً أخرى.

3- القبيلة والجمهورية العراقية الأولى

بوجه عام، فشل العثمانيون والبريطانيون في تشكيل دولة مركزية تحتكر السلطة بشكل كامل. لذا مارست القبيلة دوراً هاماً في الحياة اليومية للعراقيين وتشكيل الشخصية القومية.

أزاح انقلاب 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار أغلبية النخبة العربية السنية من السلطة لتحل محلها طبقة جديدة من السياسيين ضمت يساريين وإصلاحيين ليبراليين وبعض المتعلمين على النمط البريطاني. وجاءت أول حكومة عقب الملكية بثلة قليلة من العرب السنة ولم يوجد بها أي عروبي قومي.

ألغى نظام قاسم اللوائح المنظمة لفض المنازعات القبلية الصادرة في عام 1924 والتي كانت تعطي شيوخ القبيلة سلطات غير مسبوقة على أفراد القبيلة، كما شرع قاسم في تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي.

قادت تلك القوانين إلى تمكين الفلاحين من أراض كانت تحت سيطرة شيوخ القبائل مما أضعف سلطاتهم. لذا رأت القبائل في تلك القوانين محاولة من النظام سلب ممتلكاتها العقارية. ورغم ارتباط بداية حكمه بالصدام مع القبائل إلا أن عبد الكريم قاسم لا يزال يحظى باحترام قطاعات من الشعب

العراقي في ظل سعيه إرساء مواطنة تستوعب كل مكونات الشعب العراقي. وإن كان يؤخذ على نظام قاسم أنه فتح الباب لسلسلة من الانقلابات العسكرية في العراق.

4- القبيلة ووصول البعث للسلطة

على الرغم مما شهده العهد الملكي من فترات توتر في العلاقة بين الملك وشيوخ القبائل إلا أن أبناء العديد من القبائل التحقوا بالجيش وصار منهم لاحقاً قادة النخب العسكرية واحتفظوا بقيمهم العشائرية. لذلك عندما وصل البعثيون إلى الحكم عام 1963 اختاروا القائد العسكري السابق عبد السلام عارف من عشائر الفلوجة رئيسا للبلاد.

يرى مؤرخون أنه بمرور الوقت تبلور تياران، الأول، عسكري عشائري حزبي يضم قيادات مثل أحمد حسن البكر، وعبد السلام عارف، وطاهر يحيى، وصالح مهدي عماش والآخر تيار علماني حداثي يطالب بالتغيير.

في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين كان أغلبية أحفاد شيوخ القبائل من المتعلمين الذين تمكنوا من الحصول على مهن حديثة وأضحى بعضهم مسؤولين كبار سواء في مناصب تنفيذية أو برلمانية أو حزبية أو حتى عسكرية. سعت قيادات البعث إلى توظيف القبيلة لخدمة النظام الحاكم والاعتماد على الولاء العشائري لتلك القيادات، ففي مطلع عام 1963 كان معروفاً أن أغلبية مؤيدي أحمد حسن البكر داخل الجيش (أمثال طاهر يحيى، ورشيد مصلح) جاؤوا من تكريت. لكن ظل البعثيون يسيرون على نهج قاسم في تقليص سلطة شيوخ القبائل عبر المزيد من قوانين الإصلاح الزراعي وإنشاء تعاونيات ونقابات زراعية سيطرت عليها الدولة وفصلت الفلاحين العشائريين عن الشيوخ ملاك الأراضي. ومع فشل تلك القوانين في تحسين أوضاع الفلاحين بشكل ملموس ومع ظهور وظائف جديدة بالمدن تزايدت الهجرة من الريف إلى الحضر وضعف الوحدات القبلية الريفية وانقسمت بعض العشائر واختفى البعض الآخر.

إن تخوف البعثيين من شيوخ القبائل وانتقادهم القيم القبلية يمكن فهمه أيديولوجياً وأيضاً في ضوء انتماء قيادات البعث عمومًا إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى في مدن كبغداد والناصرية. جاء البعض في المدن الطرفية من خلفيات قبلية لكن قلة هي تلك التي كانت تنتمي إلى عائلات شيوخ قبائل. شجع البعثيون ضمنياً خطاباً يشتمل على قيم قبلية جديدة في ثناياها تتوارى مفاهيم الاشتراكية والمساواة والإصلاح عبر الحزب. جديدة هنا لأنها كانت بعيدة من السياق التقليدي للسلوك العشائري وأنماطه، وكان الغرض بالأساس منها تمكين النظام الحاكم من إعادة السيطرة على الدولة.

5- القبيلة في عهد صدام

عندما وصل صدام إلى رئاسة العراق عام 1979 كانت القبائل العراقية قد لحق بها الضعف بفعل مركزية الدولة وأجندة التحديث البعثية ومحاولات النظام الحاكم السيطرة على المجتمع.

كان النظام البعثي يضعف من شوكة القبائل خاصة تلك المحيطة ببغداد - عبر أساليب مثل مصادرة أراضيهم. فقبيلة الجبور، على سبيل المثال، اقتطعت منها أراض في غرب دجلة جنوب بغداد، وكذلك الحال مع قبائل أخرى مثل قبائل شمر الجربة وبعض قبائل واقعة بين بغداد والحدود الإيرانية. كما قام

صدام بنقل عائلته وقبيلته إلى بغداد وجعل منهم سادة المدينة. كما اتخذ منهم "حرس الحماية" ووفر لهم مساكن خاصة ببغداد في الرضوانية وحي السلام والقصر الجمهوري - وكانوا بمعزل عن عامة الناس من سكان العاصمة.

على الرغم من كل ما سبق ظلت الأنظمة المتعاقبة تنظر لأسر شيوخ القبائل بذلك الوصف منذ خمسينيات القرن العشرين وحتى تسعينياته. بل واحتفظ بعض شيوخ القبائل بمكانتهم تلك منذ الخمسينيات.

كانت العلاقة مع النظام تعتمد على تحقيق المنفعة المتبادلة في شكل هو أقرب إلى الزبائنية السياسية. فكان على القبائل أن تظهر الولاء للنظام في مقابل ما يمنحه النظام لها من حوافز ومكافآت مثل توصيل الخدمات كالطرق والكهرباء والمياه - لأقاليمها أو حصول القبيلة على السلاح أو التغاضي عن جرائم ترتكبها لكنها لا تهدد النظام. لذلك ترك للقبائل الأخذ بالثأر من خصومها في ظل رفض اللجوء للحكومة والنظر إليها كأحد سمات الرجولة والعصبية لدى أفراد القبيلة.

كانت الحكومة تعين من هؤلاء الشيوخ في منصب "المختار"، الذي يتولى الوساطة بين الحكومة وقبائل تلك الشيوخ. وكان منهم أيضاً المستشارون وهم القادة العسكريون الذين ترأسوا أفواج الدفاع الوطني وحاربوا أبناء جلدتهم من معارضي النظام كالقوميين الأكراد.

كان هؤلاء المستشارون موضع سخرية من مجتمعاتهم فأطلق عليهم الأكراد مثلاً لقب (الجحوش).

اعتمد نظام صدام الولاء معيارًا لتصنيف المحكومين وليس استناداً إلى معايير إثنية أو طائفية أو حتى قبلية. فعلى الرغم من استعانة صدام بأفراد قبيلته إلا أن ذلك بالأساس كان لأغراض حمايته الشخصية ومساعدته في السيطرة على مفاصل الدولة في مرحلة لاحقة. لكن على مستوى مسؤولي الدولة لم يكن متاحاً لهم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين الكشف عن ألقابهم الدالة على قبيلتهم أو أقاليمهم.

غير أن التوجه السابق تغير في أواخر الثمانينيات ومع الانتفاضة الشيعية في مطلع التسعينيات، حيث أتيح لأولئك المسؤولين استخدام تلك الألقاب وبدا مألوفاً أن يذكرهم الإعلام عبر انتماءاتهم لقبائل كالبو ناصر وحرب. جاء ذلك عقب الدور الذي ساهمت به القبائل في معاونة النظام قمع تلك الانتفاضة بعد أن اتهم صدام مسؤولي البعث بالجنوب بالانسحاب من مواقعهم عندما اندلعت الانتفاضة هناك.

6- صدام و"شيوخ التسعين"

بدأ عهد صدام بالسعي لاستئصال القبيلة من المجتمع لكنه سعى لاحقاً لتأسيس قبلية الدولة في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

كانت بداية التغيير عبر توسع النظام في تجنيد أبناء العشائر بالجيش ومد قبائل الجنوب بالسلاح خلال الحرب العراقية الإيرانية. وكان صدام يلتقي بشيوخ القبائل على نحو منتظم ويترك لهم القيام بالأعمال الشرطية في مناطقهم بل وأنشأ مكتباً لشؤون العشائر يتبع رئاسة الدولة. كما حاول صدام أن يؤسس شرعية دينية باختلاق الانتساب للرسول (ص) وتبرير اللجوء للقبلية ولأقاربه لتولي المناصب بالدولة عبر القرآن وكيف أن موسى (ع) سأل الله أن يجعل من أخيه هارون معيناً له.

عندما اندلعت الانتفاضة الشعبانية "الشيعية" بالبلاد في أذار 1991 كان من الصعب الحديث عن مسبب وحيد لها. فهناك قطاع من الشيعة عارض ما اعتبره سيطرة للسنة على مقاليد الحكم، وقطاع آخر لم ترقه علمانية البعث، وآخرون رأوا تهميشاً اقتصادياً للجنوب، لكن الأهم كان التمييز الذي مارسه النظام ضد بعض القبائل حتى صار هناك ثأر بينها وبينه. لكن تلك الانتفاضة لم تحظ بدعم أغلبية القبائل الشيعية التي - لحسابات براغماتية لم تنضم لها بل قام بعضها بدعم النظام.

إعادة الاعتبار لعلاقة النظام بالعشائر ومكافأة شيوخها الموالين له وسعي رجال أعمال أو ميسوري الحال بالعشائر لاستغلال علاقتهم بالنظام للحصول على لقب شيخ قاد لظهور طبقة جديدة أطلق العراقيون عليها "شيوخ التسعين"، نسبة إلى تلك الحقبة. كما تحمل التسمية سخرية على اعتبار أن هؤلاء الشيوخ ليسوا من عائلات عريقة فأطلقوا عليهم "مشايخ صنع تايوان" بل واتهمهم البعض بأنهم كانوا عين النظام على أبناء قبيلتهم ينقلون له الأخبار ولا يراعون مصالح قبيلتهم فيكتفون بقضاء الوقت على المقاهي. بل تخلت القبيلة معهم عما كان يعد قيمة أصيلة لها وهو حماية من يستجير بها فأضحت هي التي تسلم من ترى السلطات فيه تهديداً للنظام.

ثانياً - القبيلة عقب سقوط صدام

ما إن سقط نظام صدام حتى تبدلت مكانة شيوخ العشائر الذين دعموه. ففي الرمادي التي كان لشيوخ عشائرها كلمة مسموعة لدى الدولة ويخشاها الكثيرون أضحت الاتهامات لهم بالخيانة والعمالة على حوائط المدينة أمراً مألوفا.

إن الضعف الذي لحق بالقبيلة عقب السقوط لم يكن يعني غياباً لأدوار شيوخ العشائر بل ظهوراً لفئة جديدة منهم يصفها بعض العراقيين "بشيوخ الحواسم" لأنهم استغلوا معارك الحسم التي أطاحت النظام للاستيلاء على محتويات المؤسسات والمخازن الحكومية فأثروا ثراء فاحشاً مكنهم من شراء أراض وعقارات وسيارات وسعوا لشراء ولاء الأفراد لينافسوا شيوخ العشائر الأصليين.

لم تكن بدايات عراق ما بعد صدام تنبئ باستعادة القبيلة لدورها السياسي في ظل تهميش بغداد لشيوخ القبائل. وعلى الرغم من سعي أولئك الشيوخ لتعظيم أدوارهم عبر تشكيل جمعيات واتحادات وهيئات أشاعوا أن أعضاءها بلغوا الآلاف، إلا أن استعانة السلطة السياسية بقيادات العشائر كانت تمثل الاستثناء وليس القاعدة مثل اختيار المهندس غازي الياور - عمه شيخ عشيرة شمر الجربا- أول رئيس للعراق بعد الغزو الأمريكي، وتسمية الاقتصادي عدنان الجنابي - شيخ عموم عشيرة الجنابيين - وزير دولة في أول حكومة بعد عام 2003. لكن كليهما لم يتمتع بصلاحيات حقيقة بل إن الأخير استقال في كانون الأول/ديسمبر 2005 احتجاجاً على اعتقاله من قبل القوات الأمريكية.

أضحى العديد من القبائل العربية السنية بالأنبار منذ عام 2003 في صراع خفي مع تنظيم القاعدة بالمحافظة لمعارضة تلك القبائل لأساليب التنظيم المتطرفة ثم لاحقاً معارضتها لاستهداف زعماء تلك القبائل وإعلانه السعي لإقامة الخلافة بمناطقهم. فقد جاءت القاعدة بأفكار دخيلة على المجتمع العراقي وهددت مكانة نخب اجتماعية ترسخت عبر التاريخ.

هذه المكانة التي تمتع بها قادة القبائل والعشائر دعت بعض المحللين عقب سقوط نظام صدام إلى المطالبة بمنحهم بشكل مؤقت مهمة سد الفراغ الأمني والإداري الذي خلفته الحرب.

1- الاحتلال الأمريكي للعراق والعودة إلى القبيلة

مثلما أدرك الساسة الإنكليز أهمية الدور السياسي للقبائل العراقية إبان الحقبة الملكية فإن صانعي القرار الأمريكي قد فطنوا أيضاً لذلك الدور الذي يمكن للقبائل أن تؤديه وتأثيرها في المجتمع العراقي. لذا كان ذهاب العقيد بوزارة الدفاع آلان كينغ إلى المنطقة ما بين كركوك وتكريت ليس فقط لحماية أنابيب النفط العابرة هناك وإنما أيضاً لإقامة التواصل بين القبائل العراقية والجيش الأمريكي. وسعت الولايات المتحدة للاستعانة بجيل جديد قدمت له الدعم من شيوخ القبائل، ما أثار استياء قطاعات من العراقيين الذين أطلقوا عليهم "شيوخ الألفينات"، كما استغلت أمريكا أيضاً خلاف القبائل السياسي مع القاعدة واغتيالها الشيوخ للحرب ضد التنظيم ووجدت القبائل، من ناحيتها، الفرصة سانحة لإعادة السيطرة على أقاليمها عبر التسليح الأمريكي.

بدأت تعبئة القبائل ضد التنظيم في أواخر عام 2005 إلا أن الصفة الرسمية لم تظهر إلا في أيلول 2006 مع تأسيس مجلس إنقاذ الأنبار بقيادة عبد الستار الريشاوي (أبو ريشة) شيخ من اتحاد عشائر الدليمي ليصبح أول من تعاون علانية مع الولايات المتحدة.

في الرابع عشر من الشهر نفسه أصدر المجلس بيانًا من إحدى عشرة نقطة، من بينها:

- المطالبة بإعادة الجيش العراقي للأنبار
- دمج أبناء العشائر بالمؤسسات الأمنية العراقية
- إعلان الحرب على القاعدة
- رد الاعتبار والتعامل بالاحترام الواجب مع شيوخ القبائل
- منع مهاجمة القوات الأمريكية
- المطالبة بالتعامل مع البعثيين السابقين بشكل أدمي
- المطالبة بالانخراط في العملية السياسية بكل ما تقتضيه من إجراء حوار شامل والمشاركة في الانتخابات.

حينما زار الرئيس بوش الأنبار في أيلول/سبتمبر 2007 التقى أبو ريشة فيما اعتبر دلالة على نجاح الصحوات فيما أوكل إليها من مهام أمنية. بل ووصفت الصحوات بالصفقة الأنجح للولايات المتحدة في حربها بالعراق وذلك بالرجوع إلى حجم الخسائر التي كانت تتكبدها الولايات المتحدة بمناطق المواجهة مع القاعدة قبل عقد تلك الصفقة.

وقد كان الدعم الأمريكي عاملاً حاسماً في موازين القوى بين القاعدة والعشائر حيث أضحت الكفة تميل لمصلحة الأخيرة التي تمكن زعماؤها من حشد التأييد المحلي للمواجهة.

ووصلت أعداد قوات صحوات العشائر إلى 80 ألف مقاتل، غير أن المكافآت الأمريكية لم تعنِ غياباً لأثمان باهظة دفعها قادة العشائر عبر اغتيال القاعدة لرموزهم مثل اغتيال أبو ريشة في أيلول/سبتمبر 2007 وتولى أخوه أحمد قيادة مجلس إنقاذ الأنبار بدلاً منه.

2- الصحوات والتوازنات السياسية بالعراق

اضطرت تلك القبائل خاصة العربية السنية التي تعاونت مع نظام صدام إلى الاستعانة بالدعم الأمريكي لمواجهة القاعدة وسعياً للتصدي للميليشيات الشيعية التي رأت أن إيران تدعمها. لكن كانت تلك القبائل ترى أن ذلك التحالف مع الولايات المتحدة مؤقت لقناعتهم بعدم استعدادها لمساندتهم ضد إيران أو حلفائها بالدولة. فكان قادة الصحوات يتهمون المالكي بالضعف وعدم القدرة على توفير الأمن أو تقديم الخدمات العامة الأساسية للمواطنين.

ظهور الصحوات لم يكن بذلك التبسيط الذي عبر عنه الإعلام الغربي بأنه مواجهة بين صحوات سنية في مقابل حكومة شيعية، وهناك من رأه عودة لمنافسة تاريخية بين بغداد والمناطق الأخرى المحيطة وما كان يمثله ذلك من انقسام بين نخب حضرية وأخرى ريفية على الأطراف تقطنها القبائل التي كان ينظر إليها كرمز للفقر والرجعية.

لكن ما سبق لا ينفي التخوف الشيعي من أن تتحول تلك الصحوات إلى ملاذ آمن للمسلحين المعارضين للحكومة بما يتيح لها لاحقاً تحدي سلطة تلك الحكومة. لذا عارضت بغداد تلك الصحوات ونظرت إلى تحالفها مع الولايات المتحدة بعين الشك والريبة وخشية أن يتحول نجاحها إلى شرعية قانونية وقوة سياسية.

في تلك الظروف استخدم المالكي ثلاث استراتيجيات للتعامل مع الصحوات. تمثلت الأولى في قطع التمويل اللازم لبقائها واستمرارها. الثانية كانت عبر اضطهاد أعضائها والسعي لحل مجالس العشائر. والثالثة استخدم المالكي فيها سياسة فرق تسد عبر تأسيس مجالس عشائر موازية لكنها موالية لرئيس الوزراء. ويبدو أن الاستراتيجية الأخيرة استمرت حتى بعد رحيل المالكي عن الحكم حيث اتهم الشيخ محمود الجميلي - عضو مجلس عشائر الأنبار - كتل التحالف الوطني بسعيها لكسب بعض شيوخ عشائر المحافظة المغمورين، عبر منحها إياهم أموالاً طائلة لتشكيل تكتلات عشائرية في المحافظة غير مرتبطة بسلطة المحافظة أصلاً حسب قوله. وهو ما يفسره عقار العيساوي - عضو أخر بالمجلس بأنه يعكس رغبة بغداد في إبقاء الأنبار تحت سيطرة داعش، كي تبقى محافظة ضعيفة ولا دور ولا تأثير لها في الساحة العراقية.

كان من بين التحديات التي تواجه العشائر في العراق هو ذلك الانقسام والتنافس بين مجموعتين تضم الأولى قادة القبائل الذين غادروا عام 2003 لعلاقاتهم الوطيدة بنظام صدام لكنهم يعتبرون أنفسهم الشيوخ الحقيقيين لقبائلهم وعشائرهم. أما المجموعة الأخرى فتضم شيوخا أصغر استعانوا بالصحوات والدعم الأمريكي لتخطي الزعامات القديمة، وإثراء أنفسهم، وتأسيس شبكة جديدة لعلاقة زبائنية سياسية، وتعظيم سلطاتهم، واكتساب النفوذ السياسي.

غير أن محللين رأوا أن تلك المخاوف من الصحوات كانت مبالغة في تقدير قوتها التي تعتمد بالأساس على استمرار الدعم الخارجي وهو ما لم تكن الولايات المتحدة على استعداد للقيام به في ظل اكتفائها بتحالف مؤقت للتخلص من وجود القاعدة بمناطق السنة. وكان زوال ذلك الدعم يعني عودة تلك العشائر إلى أوضاعها القديمة. وكان يعني أيضاً احتمال تصارع تلك العشائر بعضها مع بعض في ظل علاقات متوترة من قبل.

صحيح أن بعض رموز الصحوات شاركوا في انتخابات الأقاليم عام 2009 وحققوا نجاحاً نسبياً خاصة في الأنبار إلا أنهم توزعوا على العديد من الأحزاب ولم يتمكنوا من تشكيل تحالف واحد يجمعهم معا. كان ذلك الانقسام وغياب الانسجام واضحين منذ البداية حتى في هياكل وطريقة عمل مجالس العشائر التي تشكلت في محافظات مثل صلاح الدين، وديالى، وبابل، والتأميم، أو في الأنبار ذاتها حيث اختلفت عن بعضها البعض وكذلك هوية أعضائها.

رغم كل تلك الملاحظات تظل الصحوات أحد أهم ملامح الصراع بالعراق وكيف تطورت من تحالف بضع قبائل للوقوف ضد القاعدة إلى ملاذ آمن للمقاومة المسلحة، ثم عودتها للظهور مجددا في مواجهة تنظيم داعش.

ثالثاً: القبائل السنية والربيع العربي في العراق

جاء الربيع العربي ليصنع ظرفاً تاريخياً وتحدياً هاماً لغالبية البلدان العربية، ومنها العراق الذي نظر قادة كل مكون من مكوناته إلى هذا الظرف من منظوره الخاص. فالشيعة يرون ربيع العراق تحقق بسقوط صدام وبداية عهد جديد تكون لهم الغلبة فيه. والأكراد يرون ربيع العراق - أو ما يسمونه الربيع الكردي - كان سباقاً على الربيع العربي حيث ظهرت تباشيره مع اندلاع انتفاضة الأكراد ضد صدام في عام 1991 واكتمل بسقوط صدام وتمكين الأكراد من إقليمهم الذاتي، وإن كان بعضهم يرى أن الطريق ما زال مفتوحا للحصول على مزيد من المكاسب وربما تحقيق دولة الأكراد .

أما السنة فقد أتاح الربيع العربي لهم فرصة ودعوة الثورة - في الأنبار وغيرها - على سياسات الحكومات المتعاقبة بع إسقاط نظام صدام حسين التهميشية وانتقائيتها في التعامل مع البعثيين وإخضاع قانون اجتثاث البعث لأهوائها وترصد السطور القادمة بإيجاز موقع القبائل العربية السنية من تلك الانتفاضات الشعبية.

1- **القبائل السنية العربية والمعارضة**

في تحرك بدا تأثراً واضحاً بالحراك الشعبي في بعض البلدان العربية، نظم شباب عراقي في محافظات الوسط والجنوب في 19 فبراير/شباط 2011 تظاهرات طالبوا فيها بتحسين الخدمات والقضاء على البطالة وإطلاق سراح المعتقلين ومحاسبة الفاسدين. ورغم قمع حكومة بغداد هذه التظاهرات إلا أنها عادت من جديد في المناطق السنية بالعراق ولكن بشكل أكثر حدة في نهاية عام 2012 ومطلع 2013.

شغل الحديث عن كبرياء "السنة" والقبيلة وكرامتها حيزا من قضية التعبئة في مواجهة النظام الحاكم. فمن قيم القبيلة التضامن وحمل السلاح للدفاع عن النفس، ففي يناير/كانون الثاني 2014 وفي سياق الاعتراض على سياسات المالكي أصدر مجلس شيوخ وكفاءات قبيلة البو فهد كبرى العشائر بالعراق بياناً أعلن فيه انضمام أبناء القبيلة إلى صفوف المجلس العسكري لثوار العشائر بالأنبار بعد ما أسماها تجاوزات حكومة بغداد بحق كرامة أهالي المحافظة. كما تضمن البيان الدعوة إلى طرد كل عناصر الصحوات الموالين للحكومة من عموم مناطق الأنبار. كانت المشكلة الأكبر تتمثل بالمواجهات المسلحة بين المجلس والجيش العراقي وقوات التدخل السريع. كما تشكلت مجالس مماثلة في مناطق أخرى كديالى والموصل ودعي إليها أبناء العشائر وضباط الجيش السابق.

2- التظاهر ضد الفساد

أرجع بعض المحللين سقوط الرمادي في أيار/مايو 2015 إلى الفساد الذي تشهده محافظة الأنبار بوجود 23 ألف جندي يحصلون على رواتبهم من الحكومة. جاء ذلك في الوقت الذي فشلت الحكومة في دعم المتدربين من أبناء المدينة بالأسلحة واستعانت بمقاتلي الحشد الشعبي. لقد كان تردي الخدمات العامة وتكرار انقطاع الكهرباء خاصة في فصل الصيف وتفشي الفساد وصولاً لمستويات عليا سببًا لخروج تظاهرات حاشدة بالعراق.

وفيما بدا كمحاولة لامتصاص غضب الشارع ورآه مراقبون استجابة لتوجيهات المرجعية الدينية أعلن مكتب العبادي في أب 2015 عن جملة قرارات شملت إلغاء مناصب نواب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وتقليصاً شاملاً وفوريا في أعداد عناصر وأفراد الحماية الشخصية لكل المسؤولين في الدولة، ومن بينها الرئاسات الثلاث والوزراء والنواب. كما تنص على إبعاد جميع المناصب العليا في العراق عن المحاصصة الحزبية والطائفية، ودمج الوزارات والهيئات لرفع الكفاءة في العمل الحكومي وتخفيض النفقات، إلى جانب وضع ملفات الفساد السابقة والحالية تحت إشراف لجنة عليا لمكافحة الفساد، ومحاكمة الفاسدين.

لكن عاب مراقبون على برنامج الإصلاح السابق افتقاده آليات التطبيق وأنه يلامس على استحياء قضية إدماج السنة في العملية السياسية: بل عادة ما تختزل بغداد إدماج السنة في اشتراكهم في قتال تنظيم داعش، واكتفى العبادي في أيلول/سبتمبر 2014 باقتراح تشكيلهم كياناً عسكرياً يتبع الدولة تحت مسمى الحرس الوطني.

وفي سعي للاستفادة من ذلك الزخم الشعبي لإثبات الوجود دعا العشرات من شيوخ العشائر، في 9 أيلول/ سبتمبر 2015 خلال مؤتمر عقد في البصرة، المؤسسات الرقابية إلى تكثيف جهودها في مكافحة الفساد الإداري، كما أكدوا دور العشائر في الحد من تلك الظاهرة، في حين كشف النائب السابق الشيخ منصور التميمي خلال المؤتمر عن تفاصيل ملفات فساد إداري قدمها إلى هيئة النزاهة للتحقيق فيها.

رابعاً: القبائل السنية العراقية وتحدي تنظيم "داعش"

لم يكن ظهور تنظيم "داعش" ونجاحه في السيطرة على مناطق عدة بالعراق تحدياً للنظام السياسي بالعراق وحسب، وإنما شكل في الوقت ذاته اختباراً صعباً للقبائل التي سيطر التنظيم على أقاليمها. يطرح هذا الأمر سؤالين: الأول، هل اتخذت القبائل السنية موقفاً موحداً من تنظيم الدولة؟ والآخر، لماذا ثارت المخاوف من تسليح القبائل لمواجهة التنظيم؟

1- موقف القبائل السنية من تنظيم "داعش"

اتسم موقف العرب السنة عموما منذ سقوط صدام بالانقسام والتشتت. فرفض بعض العراقيين القوميين أن يفقد السنة ما اعتبروه دوراً تاريخياً في قيادة العراق. وهناك قطاع آخر لم يجد غضاضة في التعاون مع بغداد شريطة الحصول على منافع قد تتمثل بمزايا سياسية وصلاحيات محلية أكبر. وفريق ثالث، حتى وإن لم يدعم داعش إلا أنه يرى أن حل المعضلة العراقية يكمن في مشروع إسلامي جامع. انعكس ذلك الانقسام حتى في داخل القبيلة الواحدة عندما وقع زعماء قبائل وشيوخ عشائر في محافظة الأنبار وثيقة تهدر دم المنتمين إلى "داعش"، وتدعو ذويهم إلى التبرؤ منهم.

لذا لم يكن مستغرباً إعلان بعض عشائر العرب السنة في الأنبار- وكانت سبقتها أخرى بمناطق في العراق وسورية - ولاءهم لتنظيم " داعش" لم يكن ذلك الإعلان معبراً سوى عن توجه واحد من عدة توجهات اتخذها العرب السنة تجاه ظهور تنظيم (داعش). فالعشائر، خاصة تلك التي تقطن المناطق التي سيطرت عليها داعش، كان منها من تعاطف وبايع وأضحى حاضنة اجتماعية للتنظيم خاصة من كانوا معتقلين وشعروا بالغبن مما ادعوا أنه "نظام المالكي الطائفي"، وهناك من عارض داعش وحاربها، وهناك من التزم الحياد مؤثرا السلامة لأنه مغلوب على أمره.

كانت قوة داعش التنظيمية وخبراته القتالية الميدانية تجعل منه حليفا قوياً محتملاً للجماعات المعارضة المسلحة بمناطق السنة. غير أن أجندة التنظيم السياسية كانت تعني أن التوافق في المصالح بين الطرفين لم يكن ليدوم طويلاً. فالتنظيم كان يسعى دوما لفرض هيمنته بمفرده على المناطق التي ينجح في السيطرة عليها وهو ما ترك الجماعات المسلحة الأخرى، سواء المعارضة للحكومة من العشائر أو الجماعات المسلحة "الجهادية" الأخرى في كل من سورية والعراق، أمام أحد خيارين: إما المواجهة وإما الخضوع للتنظيم. وكان تنظيم "داعش" يحرص على التنكيل بمعارضيه مثلما فعل بإعدام ما يزيد على ٢٠٠ شخص من عشيرة البونمر في شمال الرمادي لمساندتها القوات الحكومية ضد التنظيم. كان الاعتراض أيضاً يمتد لعدم جاذبية أفكار داعش لقطاعات واسعة من السنة ورفض أسلوب التنظيم في محاولاته فرض فلسفته عن الحكم قسرًا.

قبائل وعشائر العراق: البنى – الدور – الدينامية

تمثل القبيلة أهم البنى الاجتماعية في العراق، بحضورها وتاريخها، بفعلها وانفعالها، بتأثيرها وتأثرها، بالموقف الرافض لها والمحمل لها تبعات الانغلاق والجمود، أو المساند لها والمتعكز عليها والموظف لها في صراعات سياسية ذاتية أو مشاريع دولة.

القبيلة بالوصف السابق قد تؤلف إشكالية في الواقع العراقي والعربي، وعدم وضوح في دورها ومكانتها، في بنيتها وديناميا‌تها ودورها السياسي، وقد يكون عدم الوضوح ناتج من التجاهل القسري في فهمها من قبل الانتلجنسيا السياسية والثقافية العربية لردح طويل من الزمن، تعاليًا أو عدم إيمان بهذا الدور. والغريب إن المستعمرين الانكليز كانوا قد أولو القبائل اهتماما كبيرا لغايات الفهم والتوغل والتحكم وهو ما عبرت عنه المس بيل سكرتيرة الحاكم البريطاني للعراق في احد رسائلها سنة 1920، إبان تشكيل أجهزة الدولة العراقية بقولها: (سرني أن أجد نفسي موضع تقدير وزارة الداخلية والحكومة العربية عموما بوصفي المرجع الأول فيما يتعلق بالعشائر، إنني كذلك حقا، إذ إن معرفتي بالعشائر العراقية بصورة عامة تفوق معرفة أي شخص أخر بها، ولا غرابة في ذلك إذا ما أدركنا مقدار ما بذلت من جهد وعلى مدى سنوات في مجال جمع المعلومات الخاصة بالموضوع وتبويبها).

وقد لا نكون مجانبين للصواب إذا اعتبرنا أنها عندما قررت إنها لم تبذل هذا الجهد والوقت في جمع معلومات عن أسماء العشائر وأنسابها وأسماء شيوخها فقط، بل إن الجهد الأساس كان منصبًا على فهم وتحليل واقع العشائر والعلاقات المتحكمة فيها والصراعات بينها متجاوزة بذلك الرؤية الوصفية السطحية والدخول في بنيتها العميقة.

في عملية تقصي الواقع الاجتماعي والسياسي العراقي والإشكالات التي تعتريه أو الحلول الواجب إتباعها، قد تبدوا مقولة "فتش عن القبيلة"، مفتاحًا رئيسيًا لم يتم التعامل معه بشكل جدي لفتح الإجابات عن أسئلة مغلقة.

بحثنا هذا هو محاولة أولية لفهم القبيلة العراقية وخصوصيتها، لفهم ديناميا‌تها من خلال تفكيك بنيتها وآلية عملها، ودورها السياسي عبر شواهد من تاريخ العراق الحديث ومقاربات ولمحات من الواقع العراقي بعد الاحتلال.

والسؤال الأساس الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو:

- هل للقبيلة أو العشيرة (وسترد المفردتان في البحث بشكل مرادف) دور ووظيفة اجتماعية وسياسية تقوم بها وما هو هذا الدور؟
- أم إنها، أي القبيلة، من حفريات التراث والتاريخ؟

أولا: مقاربة مفاهيمية للقبيلة

تؤلف القبيلة وتفريعاتها كالعشيرة، مؤسسة علاقات قرابية، لم تستطع التشكيلات الأحدث والاشمل كالأمة أن تلغي وجودها المؤسسي والوظيفي والعصبوي. ففي السياق التأسيسي لمفهوم الأمة كونت القبيلة حجر الزاوية فيهما أو النواة، فمع إن الخطاب النظري للإسلام قد تجاوز هذا المفهوم، وعد الدين اطاراً تجميعياً ومفهوماً انسانياً يخترق العلاقات الأولية والقرابية، وأعطى للأخوة الإسلامية دلالة أكثر حضورًا، لكن ذلك التنظيم القبلي بقي في الواقع العملي فارضاً نفسه، وبقيت المؤثرات العشائرية فاعلة لأسباب لا مجال للتوسع بها الآن.

وهذا المنطق بقي فاعلاً في كثير من التشكيلات، ومتداخلاً أو منضويًا في صراعات قد يبدو شكلها الظاهري دينياً، أو طائفياً ضمن المنظومة الإسلامية عبر تاريخها. وهو ما ينسحب أيضاً على المنظومة القومية أو الحركة القومية منذ بروزها في القرن العشرين وصعوداً. مع ان موقع القبيلة في الرؤية الإسلامية جاء مختلفاً عن موقعها في الرؤية القومية، وربما جاز وصفهما بأنهما متناقضان، ففي حين إن الإسلام دعا إلى إلغاء المفاخرات والعصبيات القبلية، فإن التنظير القومي للقبيلة جاء بشكل تجميعي لها، على قاعدة الانتساب السلالي، أو الانتماء المعنوي بالولاء. ويحاول أن يجعل من الأمة القومية، القبيلة الأكبر، مع فارق مهم هو إن الولاء للقومية جاء مقروناً، بالولاء للأرض (الدولة القومية) أو (مشروع الدولة القومية)، أما في القبيلة فإن الولاء كان مفرغاً من عنصر الأرض، باعتبار إن الشكل التاريخي الأشمل للقبيلة هو البداوة والترحال.

ثانيا: الدينامية الانقسامية للقبيلة

إن أي دراسة متفحصة لطبيعة المجتمع العراقي قد تخلص إلى ان الانشقاق الطائفي والانشقاق القومي في المجتمع العراقي، تتعلق أسبابه بمؤثرات سياسية، وان البنية الاجتماعية كانت تأخذ دور المتلقي، وليس الباعث للتوترات، أي إن التوترات في البنية الاجتماعية هي انعكاس للتوترات في البنية السياسية، وبالتأكيد إن البنية السياسية ليست حالة أحادية، بل لها مضامين أخرى مادية كالاقتصادية مثلاً، وهو ما يعني في الخلاصة أن ليس هناك تعارضات اجتماعية ناتجة عن اختلاف وتنوع عرقي، عربي كردي أو كردي تركماني، وما يؤكد هذا التوجه إن هناك حالة تعارض في العرقية الواحدة في المستوى القبلي والعشائري، أو ما عرفت بالنظرية الانقسامية، كإطار نظري يحاول تفسير حالة التعارض والصراع القبلي.

تذهب الدراسات الخاصة بالنظرية الانقسامية وتطبيقاتها إلى تحديد عدد من الميزات للمجتمعات الانقسامية، منها.

1. وجود أشكال جماعية للملكية.
2. تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية التي تكتسب أهمية قصوى.
3. قوة الوعي الجمعي، واشتراك الجميع بمنظومة قيم موحدة بسبب تشابه العناصر المكونة لهذه المجتمعات، كما إن الدين يقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي لأنه يخترق جميع مستويات الحياة الاجتماعية.

وفي مقاربة هذه الميزات واسقاطها على المجتمع العشائري في العراق نلاحظ ما يأتي:

- إن الإشكال الجماعية للملكية، تمثلت في المشاع العشائري، وعلى الرغم من ان نظام الطابو الذي ادخله والي بغداد العثماني مدحت باشا 1869-1872 قد أسهم في تحويل جزء كبير من هذا المشاع إلى ملكية خاصة لشيخ العشيرة، ومن ثم غير الموقع الاعتباري للشيخ من كونه أبوياً إلى حالة جديدة هي الإقطاعي، وتحول السلطان المعنوي له إلى سلطة مادية، فإن ذلك لم يؤد إلى تحلل النظام العشائري لوجود عناصر أخرى، قيمية وعرفية، استطاعت أن تحافظ على البنية العشائرية لعقود بعد هذا الإجراء، بل وانتقلت معظمها إلى المدينة بعد أن هاجر الكثير من الفلاحين العشائريين في الجنوب، وخصوصاً من محافظة العمارة، إلى المدينة تحت ضغط الاستغلال الإقطاعي لشيوخ العشائر في العهد الملكي، والسبب في هذا النقل القيمي هو تمركز الحياة الاجتماعية حول العلاقات العائلية، وقوة الوعي الجمعي الناتج عن انغلاق الفضاء العشائري في بيئته الأصلية.

أما وظيفة الضبط الاجتماعي للدين فيمكن ملاحظتها في الدور والمكانة التي يتمتع بها (السادة) في البيئة العشائرية في الجنوب، وزعماء الطرق الصوفية في البيئة العشائرية في كردستان.

بعد هذه المقاربة بين ميزات النظرية الانقسامية والواقع القبلي العشائري في العراق، يمكن أن نحدد منطوق النظرية، وهي: "إن النظام القبلي المعتمد على أنموذج البنى الانقسامية هو في العموم نظام المعارضات المتوازنة، فهو لا يسمح بوجود سلطة مركزية في قبيلة معينة، إن السلطة موزعة في كل نقطة من البنية القبلية، والسلطة السياسية هي سلطة محددة وتشترك فيها القسمة بأكملها أو القبيلة، فلا يمكن مثلاً للسلطة أن تتمركز في يد شيخ واحد من شيوخ القبيلة، وبخاصة إن المبدأ الأساس لدى القبائل (البنية القبلية) هو معارضة القسمات بعضها لبعض".

برأي الانقساميين أن للقبائل العربية الخصائص نفسها التي تميز المجتمعات الانقسامية ويقوم التوازن الاجتماعي في المجتمع الانقسامي على مبدأي: الانصهار والانشطار، حيث يكونان حالتين من حياة الجماعة، تظهر الأولى في حالات الخطر وفقدان الأمن، فيسود التضامن والتوحد لمواجهة التهديدات الخارجية، وتظهر الثانية في حالات السلم والهدوء حينما يدب الصراع بين الفروع القبلية والقسمات المتجاورة.

ثالثا: التوظيف البريطاني للانقسامية في العراق الملكي

وظف البريطانيون بعد احتلالهم للعراق، الانقسامية وحالة التعارض في النظام العشائري لإدامة نفوذهم إزاء الملك فيصل الأول، وكانوا يستخدمون مجموعة أو أخرى من رؤساء العشائر لكبح أي انحراف محتمل للملك عن خطوطهم وسياستهم، ففي المرحلة التي اخذ فيها الملك فيصل الأول يحاول التقاطع مع مشروع الانتداب البريطاني على العراق، قام الشيخ عداي الجريان من شيوخ البو سلطان وخمسة عشر شيخا من شيوخ الفرات الأوسط بالاحتجاج بشدة وأعلنوا في برقية إلى المندوب السامي البريطاني تؤكد دعمهم للانتداب، وهو عين موقف شيوخ بني ربيعة، كما إن الشيخ علي السليمان ومجموعة من شيوخ الغربية ذكروا الملك في لقاء معه بانهم اقسموا على الولاء له شرط ان يقبل بالتوجه البريطاني، ولم يفسر الملك فيصل الأول مواقف شيوخ العشائر تلك بوصفهم على إنهم دمى بيد الانكليز، بل فسرها

وكما صرح هو سنة 1927، كونهم حاولوا الاستفادة من أية خلافات بين الانكليز والملك لإضعاف الطرفين وتقوية مواقعهم وتجنب دفع الضرائب.

ولم يكن الملك وحده المستهدف دائماً، بل كانت هذه السياسة توجه ايضاً إلى الشيوخ والأغاوات من اجل إعادة توازن القوى إذا ما تمرد شيخ أو أغا، أو أصبح قوياً إلى درجة غير مريحة، أو إذا تحدى سلطة الملك في وقت غير مناسب. لم تقف السياسة العشائرية للبريطانيين عند هذا الحد، بل كانت موجهة ضد المدن والبلدات، المراكز الحقيقية لمعارضة الحكم البريطاني. لذا عمد البريطانيون لتدعيم الانقسامية العشائرية، بأن حاولوا تأكيد خصوصية وانعزال المناطق العشائرية، وتقوية مركز شيوخ العشائر، عن طريق قانون النزاعات الجنائية والمدنية العشائرية الذي استثنى المناطق العشائرية من نطاق سلطة المحاكم الوطنية، ومنح أعرافهم وتقاليدهم قوة الإلزام.

ولإعطاء تصور عن حجم العالم العشائري في العراق يذكر انه "كان في ولاية بغداد وحدها في القرن التاسع عشر110 عشائر".

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن بغداد هي المركز الحضري الأول في العراق، وان موقعها يتوسط دجلة والفرات، ومعزول نسبياً عن الصحراء مصدر البداوة والنظام البدوي، أمكن لنا أن نستنتج سعة العالم العشائري في عموم العراق، وفي إحصائية أوردها الدكتور سليم الوردي يشير فيها إلى انه في العام1905 كانت نسبة عشائر البدو والأرياف 76% من سكان العراق، وفي العام 1957كانت 59% من سكان العراق". ويلاحظ إن هناك نظرة طبقية تخلق تراتباً اجتماعياً بين العشائر، فهناك العشائريون الفلاحون، وهناك، المعدان وهناك الشاوية رعاة الغنم والإبل، وهذه الفئة الأخيرة كانت بمثابة ارستقراطية عشائرية، وهم يزدرون بتعجرف كل العشائر الأخرى.

لذا يمكن عد النشاط الاقتصادي ونوعه، وحجم الملكية عاملاً مهماً في خلق حواجز اجتماعية، وتنوع طبقي، أو شبه طبقي، داخل البنية الاجتماعية المتماثلة عرقياً، وحتى الغزوات التي ذكرها المؤرخون، في حال افتراض وجود انقسام مذهبي بينها، فلا يمكن إرجاعها إلى عوامل طائفية، كون الغزو في المفهوم البدوي ظاهرة اقتصادية في الأساس، بصرف النظر عن التماثل أو الاختلاف العرقي والمذهبي.

في العهد الملكي شهد العالم العشائري انتفاضات وتمردات عدة ذات نطاق محلي محدود، مثل انتفاضة الفلاحين من آل فتلة في الشامية وأبي صخير ضد شيوخهم من آل فرعون عام 1921-1922، وانتفاضة فلاحي سوق الشيوخ عام 1935، وانتفاضة فلاحي البومتيون المسلحة عام1946 ضد الإقطاعيين من آل الياور في الموصل، وعصيان آل ازيرج عام 1952ضد الإقطاعيين في العمارة، وانتفاضة فلاحي دزه يي في ارييل عام 1953، وانتفاضة فلاحي هورين شيخان في ديالى، وانتفاضة فلاحي وارماوه في السليمانية ضد الإقطاعيين، ونماذج أخرى استمرت في الأعوام 1954و 1955 و1956، و1958.

الملاحظ على الانتفاضات السابقة إنها كانت من طبيعة ومسار وشكل واحد، فالأسباب الاقتصادية، وعامل الاستغلال من قبل الشيوخ والأغاوات الإقطاعيين، كانت المحرك الأساس لها، كما إنها حدثت في ذات الفئة العرقية والمذهبية المتماثلة، أي بين الفلاحين العرب الشيعة ضد الشيوخ الإقطاعيين العرب الشيعة، وبين الفلاحين العرب السنة ضد الشيوخ الإقطاعيين العرب السنة، وبين الفلاحين الكرد السنة ضد الأغاوات

الإقطاعيين الكرد السنة. فضلاً عن إن السلطة وفي جميع الحالات، تدخلت عبر العنف لصالح الشيوخ والأغاوات الممثلين لشبكة تحالفات السلطة، بصرف النظر عن كونهم عرباً أم كرداً، شيعة أم سنة والمقموع دوماً هو الخارج على مصالح السلطة وحلفائها، بصرف النظر عن كونه عربياً أم كردياً، شيعياً أم سنياً. ولا يعني ذلك انه لم تكن للسلطة تميزات بين الفئات القومية والطائفية في السياق العام لسياستها، وهذا السلوك الخاص، نابع من ضرورات السلطة وواجبها إزاء حلفائها، فلكل سلطة وكلائها وحلفائها المغايرين لها عرقياً ومذهبياً، ولكل سلطة أيضا معارضيها المماثلين لها عرقياً ومذهبياً.

تتوضح الانقسامية من حيث كونها تعارض وتوازن، في الأحلاف العشائرية حيث أن الروابط بين عناصر الأحلاف العشائرية عموماً كانت ضعيفة، وان الإحساس بالتحالف لم يكن ثابتاً، وعلى سبيل المثال فإن "المنتفق" التي كانت إحدى أقوى التجمعات العشائرية شبه المستوطنة، كانت تتألف من ثلاثة أقسام هي بنو مالك والأجود وبنو سعيد، ولم تكن هذه الأقسام عشائر، بل كانت مجموعات عشائرية، وكانت هي نفسها، تحتوي على أحلاف اصغر، مثل بني خيكان والمجرح ضمن مجموعة بني مالك العشائرية، وتشير النزاعات التي لم تهدأ ابداً بين هذين التحالفين إلى مدى الهشاشة التي كانت عليه وحدة المنتفق، وكذلك فقد كانت هنالك مواجهات دموية مماثلة بين أطراف بني لام العشائرية غير المستقرة هي أيضا، وكانت الخلافات الداخلية تمزق أيضا عشيرة طي، وكانت الأجنحة الكبرى داخل شمر تتجمع معاً تحت اسم الصايح، وكانت بشكل عام على نزاع مع جريه المسيطرة، وكانت عشيرتا مير يوسفي ومير محملي من روافد البابانيين، تغزو إحداهما الأخرى.

هذا السرد يوضح مدى التعارض والانقسام والصراع بين الفئات المتناظرة عرقياً ومذهبياً، والحالة السائدة في البنية العشائرية، حيث تبقى عملية التحالف والتوافق مؤقتة وشكلية، إلا في حالة الضرورة، والتي يعبر عنها بالتهديد الخارجي، أو مشروع غزوة مشتركة، فقد كانت التحالفات العشائرية تظهر من اجل الحرب.

رابعا: الانقسامية القبائلية والحركة القومية الكردية

في الجانب الكردي، كان للروح العشائرية، وقانون الانقسامية دوراً كبيراً في تشتيت الحركة القومية الكردية، وإضعاف مطالبها حتى عد الصراع الداخلي بين العشائر الكردية عاملاً في إزالة الإمارات الكردية، إذ وظف العثمانيون هذا الانشقاق لمصلحتهم، وكان معظم أفراد الجيش العثماني الذي قام بمهاجمة الإمارات الكردية، مؤلفاً من جنود الأمراء الكرد أنفسهم، وان أشد المتحمسين لهذه الحرب والساعين إليها كانوا من الكرد. وصورت المس بيل، علاقة الزعماء الكرد فيما بينهم في عهد الانتداب البريطاني بقولها: "ويكره كل فرد منهم الأخر كما يكره الشيطان". وكان للخلافات والتنافس والتحاسد العشائري بين عشائر البرزنجية والطالبانية والبابانية، دور في إفشال حركات الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، وحلمه في إقامة دولة كردية بزعامته.

خلاصة العرض السابق تشير إلى أن الانقسام والانشقاق العشائري بين الفئات المتماثلة عرقياً ومذهبياً، يمثل الظاهرة الأساس في عملية الصراع الاجتماعي في العراق، ولأسباب ودوافع بنيوية ذات مستويات عدة، اقتصادية وسياسية وعرفية ومعنوية قيمية، مثل المكانة الاجتماعية وسمعة العشيرة، وطلب

السيطرة والنفوذ للعشائر ذات الإمكانات والمؤهلات، أو محاولة الفكاك من السيطرة والنفوذ بالنسبة للعشائر الخاضعة.

إن هذا الانشقاق والانقسام والصراع بين العشائر المتماثلة عرقياً ومذهبياً، يقلل من فعالية ودعاوى وطروحات التعارضات والصراعات بين القوميات والطوائف المختلفة في العراق، على أساس قاعدة التنوع. بعبارة أخرى، إن للصراعات والتعارضات بين القوميات والطوائف أسباب ودوافع لا تتعلق بالتنوع، أو برفض اجتماعي يصور المختلف عرقياً أو مذهبياً (كأخر) و(غير) و(نقيض)، أي بالعرقية كعرقية، وبالمذهبية كمذهب، بل تنطلق تلك الصراعات من أسباب ودوافع سياسية ذات مضامين اقتصادية.

خامسا: التطبيق الأمريكي للانقسامية - مجالس الصحوة

من خلال العرض السابق في ديناميات الحركة القبائلية والعشائرية في الالتحام والانقسام سنحاول تفسير إستراتيجية الولايات المتحدة في تبني الصحوات العشائرية.

عام 2003 احتلت الولايات المتحدة الامريكية العراق وكان لقرار حل الجيش العراقي الذي اتخذه الحاكم المدني الأميركي للعراق بول بريمر في 23 أيار/ مايو 2003 الأثر الأكبر في تشكيل فصائل سنية مسلحة، كما كان له أثر كبير في تنامي مشاعر البغض لقوات الاحتلال التي بدت وكأنها جاءت لتثأر وحسب من العرب السنة.

إثر تزايد عمليات الفصائل المسلحة ضد قوات الاحتلال والقوات الحكومية العراقية في محافظة الانبار على وجه الخصوص، وما رافقها من ارتفاع في خسائر القوات الأميركية، لجأ القائد العسكري الاميركي في العراق ديفيد بترايوس إلى محاولة لتصحيح أخطاء الإدارة الأميركية، فعمد إلى استمالة رؤساء العشائر في المحافظة عبر مدهم بالمال والسلاح لتشكيل "مجالس الصحوات" العشائرية بمواجهة المجاميع المسلحة، لا سيما تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين والجيش الإسلامي. تعد العشائر السنية في المناطق التي كانت تمثل قواعد ومنطلقات لتنظيم القاعدة أحد الروافد الأساسية لتشكيلات مجالس الصحوة في مختلف مناطق العراق، ان لم تكن تعد الهيكل والمنظم الرئيسي لها الى جانب القوات الامريكية المحتلة. وتم خلال فترة وجيزة تجنيد ما يزيد على 100.000 مقاتل (عام 2008)، بقيادة الشيخ عبد الستار ابو ريشة، الذي قتل فيما بعد بسيارة ملغمة وخلفه شقيقه أحمد ابو ريشة، بتمويل أميركي قدّر بحدود 200 مليون دولار شهرياً.

وقد جرى جدل كبير في العراق حول الطريقة التي يجري فيها اختيار وقبول المتقدمين للانخراط في مجالس الصحوة، والجهة المخولة البت في الطلبات، وكيفية التعاطي مع طلبات المتقدمين للانضمام لتلك المجالس من الذين كانوا في يوم من الايام ضمن المجاميع الإرهابية المسلحة، وكذلك كيفية التعاطي مع الذين ضُموا من دون تمحيص وتدقيق كافيين.

وقد حذرت شخصيات دينية وسياسية عديدة من الجوانب السلبية المترتبة على تشكيل مجالس الصحوات مستقبلاً.

فإمام جمعة النجف الأشرف السيد صدر الدين القبانجي كان قد اشار قبل فترة من الزمن الى وجود قلق لدى مواقع سياسية متقدمة في العراق من قيام قوات الاحتلال بتسليح أبناء العشائر، من ان تؤدي تلك العملية الى اندلاع صراعات طائفية من قبل تلك العشائر في عدة محافظات، داعيًا الى ضرورة ان تنسجم تلك العملية مع سيادة العراق.

لذلك لم يكن غريبًا ان تنطلق الدعوات من هنا وهناك بضرورة دمج عناصر مجالس الصحوة في الاجهزة الامنية والعسكرية الحكومية بعد فرزها وتمحيصها والتمييز بين الغث والسمين منها وإخضاعها للسياقات التنظيمية والادارية المتعارف عليها في اجهزة الدولة ومؤسساتها، من حيث التخصيصات المالية والتجهيز والاوامر وخطط العمل والتحرك، وفك ارتباطاتها بقوات الاحتلال. حيث أشارت المعطيات الى ان كل-منتسبي مجالس الصحوة يتقاضون منحًا شهرية من القوات الأميركية، ويتلقون التسليح والدعم اللوجيستي منها، وان ارتباطهم بالقوات العراقية قد لا يتعدى قدرًا من التنسيق الذي تديره قوات الاحتلال.

الى جانب ذلك فإن جماعات تنظيم القاعدة نجحت في اختراق بعض مجالس الصحوة، فقد تبين ان هناك عناصر ضالعة بارتكاب اعمال ارهابية ضد المدنيين ومؤسسات الدولة نجحت في الانخراط بمجالس الصحوات، إما بعلم القوات الاميركية، او عن طريق التمويه، باستخدام اسماء مستعارة او الحصول على تزكيات من شخصيات مسؤولة في الدولة.

اضافة الى ذلك فإن بعض آمري مجالس الصحوات ضالعين بقضايا فساد إداري ومالي كبير، مثلما حصل مع آمر مجلس صحوة العامرية المكنى بـ "ابو العبد" الذي هرب من العراق الى الاردن ثم الى الدانمارك بعد صدور امر قضائي بالقبض عليه، على خلفية سرقته مئات الآلاف من الدولارات التي كان يتسلمها كرواتب للعناصر التابعين له.

وكذلك فإن بعض منتسبي مجالس الصحوة يتصرفون ويتعاملون من منطلقات طائفية، وهم يكررون بشكل او بآخر اساليب وممارسات عصابات تنظيم القاعدة، وهذا ما حصل من قبل في منطقة السيدية وفي مناطق اخرى داخل بغداد وخارجها.

بعد احتلال العراق بدأ الاستقطاب الطائفي يتشكل عبر ظواهر متناثرة، وكانت الشعارات المؤكدة على وحدة السنة والشيعة والتي ظهرت في شوارع بغداد بعد أيام من الاحتلال تؤكد أن هناك خشية حقيقية ومحاولة لاحتواء الطائفية، وفي جانب أخر قد تكون هذه الشعارات بداية لإبراز الطائفية ومحاولة للتمهيد لها خصوصًا وان هذا التوجه وإن كان غير أصيل في المجتمع العراقي، إلا انه وجد تغذية بعد حرب الكويت وتداعياتها من قبل السلطة الحاكمة ومن قبل المعارضة المهاجرة، وشهدت تصاعدًا ابتداءً من مجلس الحكم والمحاصة السياسية الاجتماعية، التي تفرعت إلى كل مفاصل الدولة على شاكلة ذلك المجلس، لتصل الحالة الطائفية إلى ذروتها بعد أحداث تفجيرات مرقد الاماميين العسكريين في سامراء شباط 2006، مع كل ما تختزن من شحنة عاطفية وغياب الوعي بفعل اللاشعور الجمعي والمخاوف التي سيرت السلوك السياسي والشعبي في حالات انتقام وانتقام مضاد، وإعلام و إعلام مضاد، ليتحول الانقسام إلى اقتتال طائفي مفتوح ومدعوم من أطراف خارجية، بوصف العراق بعد الاحتلال أصبح ساحة لصراع تداخلت وتواجدت فيه كل العوامل الداخلية والإقليمية والدولية.

المشهد العراقي بعد ذلك أصبح تفكيكياً بامتياز خصوصًا مع توالي وتصاعد حالة التهجير الطائفي، لتشهد المحافظات ذات الأغلبية المذهبية حالة تطهير إزاء الأقلية دون أن تواجه كبير عناء، غير إن الإشكالية كانت في المحافظات المختلطة والمتوازنة مثل ديالى، ومع ذلك كان الصراع الحقيقي في العاصمة بغداد التي عرفت حالة انقسام طائفي في الأحياء السكنية، وإذا كانت التقسيمات العامة تصبغ الرصافة بلون معين والكرخ بلون أخر، فأن تلك الأقسام كانت تعرف أحياء من لون مغاير.

الاقتتال الطائفي كان المعلم الأبرز الذي يهدد الشعارات الأمريكية في العراق من قبيل الديمقراطية والأعمار، أو ما يعرف بنواة الشرق الأوسط الكبير، الذي طرح العراق كمقدمة أو كأنموذج له سيدفع المنطقة إلى اللحاق به عبر نظرية الدومينو، وكان يهدد مسؤولية الولايات المتحدة الأخلاقية والقانونية إزاء البلد المحتل ويضع مصداقيتها الدولية ومصداقية مشروعها على المحك، وبالتالي قد تواجه وضعا من ناحية الهيمنة والنفوذ والانعكاسات النفسية والخسائر المادية أصعب من الوضع الذي واجهته في فيتنام، لذا بات الاقتتال الطائفي حجر العثرة الأساس، ولا يعني ذلك إن إستراتيجية التفتيت الطائفي لم تكن من متبنيات الاحتلال الأمريكي على قاعدة فرق تسد، ولكن، وربما إن إستراتيجية الفوضى البناءة قد انبتت اذرعا منفلتة دون نسيان الدور الإقليمي الخليجي في تأجيج النعرات الطائفية.

هذا من جانب، ومن جانب أخر كانت الولايات المتحدة تواجه وضعًا صعبًا في الانبار من جراء هجمات الجماعات المسلحة السنية ذات الايديولوجيا الإسلامية السلفية أو المغلفة بغلاف إسلامي أو من تنظيم القاعدة، ولم تفلح الولايات المتحدة في الحد من أعمال هذه الجماعات أو التفاوض معها، بحيث كانت معادلة الصراع معادلة صفرية لا تسمح بالحلول الوسط. تلك الروح التي وجدت في العوامل الموضوعية للواقع العراقي والعربي والإسلامي، من احباطات وقمع واحتلال وهزيمة نفسية ووجدانية وسياسية، وعوز اقتصادي وبطالة، عوامل تغذي هذه الروح، وبالتالي أصبحت المواجهة مع هذه الجماعات عملاً استنزافيا للقوات الأمريكية، خصوصًا وان معايير الربح والخسارة مختلف بين الطرفين. لذا غيرت الولايات المتحدة من إستراتيجيتها في التعامل مع هذه الجماعات، وانتقلت من المواجهة المباشرة التي لم تجد نفعًا طوال سنين إلى محاولة إزاحة هذه الأيديولوجيا.

إن العمل في إطار الشعارات الإسلامية من جانب الأحزاب المنخرطة في العملية السياسية، أو في جماعات المقاومة المسلحة، أو الإرهابية، كان قد خلق نسقًا إسلاميًا لهذه القوى ذات الخطاب الديني، تجاوز النسق العشائري، وفي عين الوقت أصبح الانقسام في العراق رأسيًا على أساس الطائفة الدينية، وهو ما جعل رجال الدين في رأس الهرم من حيث التأثير والهيمنة، و كل ذلك غيب العنصر العشائري ورؤساء العشائر الذين وجدوا أنفسهم على الهامش دون أن يكون لهم القدرة على تغيير موازين القوى ما افقد العشائر سلطاتها وفعاليتها التقليدية لصالح القوى الدينية التي تفجر بينها صراع طائفي.

لقد انتقلت الإستراتيجية الأميركية في العراق من مرحلة تفجير النزاع الطائفي -أي وضع طائفة بعينها في مواجهة عنفية مع طائفة أخرى- إلى مرحلة "تفجير النزاع داخل الطائفة" الواحدة من خلال اللعب على مفعول العشيرة، وهذا الانتقال لا يمثل اختراعًا في الوضع العراقي، إنما إعادة اكتشاف لديناميات الانقسامية العشائرية، تلك الدينامية التي طبقها الانكليز الذين توجهوا لكسب ود شيوخ العشائر، وإعادة الهيبة لهم، والاعتماد عليهم في إضعاف نفوذ الملك فيصل الأول. شكلت محافظة الانبار نقطة

البداية في تشكيل مجالس الصحوة، والمعروف إن الانبار هي من المحافظات ذات الصبغة المذهبية الواحدة، أي لم تشهد أعمال عنف طائفي، غير إنها عرفت بالحاضنة للجماعات المسلحة، ولتنظيم القاعدة، وبهذه الصفة كانت هدفًا أنموذجًا للقوات الأمريكية في تطبيق الإستراتيجية الجديدة، فالإيديولوجيا الإسلامية كانت هي القاعدة لتحريك الوضع هناك، وتمثل الانبار فضاءً عشائريًا ممتداً وهي بهذه المواصفات تمثل أنموذجاً يحمل النقيضين، أي الإيديولوجية الإسلامية التجميعية، والفضاء العشائري الانقسامي.

راهنت الولايات المتحدة على الانقسامية العشائرية في إزاحة الجماعات المسلحة الإسلامية من الانبار، واستطاعت أن تحرك مفعول العشيرة التاريخي (أنا وأخي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب)، والقاعدة هي من أصبحت الغريب بسلوكها المتجاوز والطاغي والقامع للعشائر وشيوخها، واستطاعت الولايات المتحدة بهذه الإستراتيجية أن تكسب مواقع مهمة لم تستطع قواتها العسكرية أن تحققها طوال سنوات.

إن تجربة الصحوات وباعترافات أمريكية تؤكد إنها انجح صفقة في حرب العراق، واستطاعت أن تؤمن منطقة عدت منطقة قتل للقوات الأمريكية بامتياز، ويكفي هنا للتدليل على هذه الحقيقة الرجوع إلى إحصائيات الخسائر الأمريكية التي كان أكثرها من هذه المنطقة، والتراجع الواضح في هذه الخسائر بعد تبني الصحوات العشائرية.

إن تطبيق الانقسامية العشائرية لتفتيت البنية الإسلامية التجميعية التي استخدمتها الجماعات المسلحة السنية أتت أكلها وهنا يطرح سؤال بشقين،

- الأول ما مصير المناطق السنية التي طبقت بها الصحوات لمواجهة القاعدة؟
- الشق الثاني هل ستحاول الولايات المتحدة تعميم التجربة على المناطق الشيعية؟

الإجابة على الشق الأول وبالاعتماد على النظرية الانقسامية العشائرية أكدت إن المستقبل القريب شهد صراعات داخل مؤسسة الصحوة بحيث تشظت إلى كيانات اصغر وكل كيان يمثل عشيرة، بعبارة أخرى إن مجلس صحوة الانبار المعتمد على قبيلة الدليم كعنوان أساس سوف ينقسم إلى مجالس على أساس العشائر والأفخاذ وهو مسار طبيعي في ديناميات العشائر من اجل امتلاك الهيمنة والنفوذ وعدم التنازل من قبل رؤساء العشائر والأفخاذ عن صلاحيات نفوذهم، فإذا كانت مرحلة القتال مع القاعدة عنصر تجميع على أساس مقولة أنا وأخي وابن عمي بمواجهة الخطر الغريب، فالمرحلة التي تلت أخذت مسار التفتيت على نفس المقولة ولكن بغياب متغير (الغريب) الذي يعد أصرة التجميع والتوحيد، مما يؤدي إلى التشظي بغيابه، فتنقلب المعادلة إلى أنا مع أخوتي ضد ابن عمي ونزولا في التقسيم إلى مرحلة أنا فوق الجميع، ذلك يعني أن تكون لكل عشيرة أو فخذ منطقة نفوذ، تلك الرؤية لا تتعارض مع المشروع الأمريكي الذي سار نحو التفتيت إلى كانتونات صغيرة يسهل قيادتها واللعب بها بمواجهة الحكومة المركزية، وهي مرحلة تتجاوز مرحلة التفتيت على أساس فدرالي أو طائفي، فإذا كانت مرحلة التفتيت على أساس طائفي قد خلقت حالة فوضى وانعدام الأمن وتحول الأمريكان فيها من محتل غير مرغوب فيه، إلى عنصر مرغوب فيه للحفاظ على التوازنات، فان مرحلة الكانتونات العشائرية ستحقق الأمن مع

بقاء الأمريكان على مكاسبهم كعنصر مرغوب فيه للحفاظ على التوازنات، وتلك النتيجة هي ما سعت إليها أمريكا في محاولة تعميم التجربة إلى المناطق الشيعية، غير إن المعضلة الأساسية التي واجهت الأمريكان في مناطق الفرات الأوسط والجنوب إن تلك المناطق مستقطبة بشكل نفسي وتاريخي في مسالة المظلومية الشيعية باتجاه الطائفة، وما عزز تلك الحالة وجود المناسبات الدينية الكثيرة للشيعة التي تخلق انجذابًا نفسيًا وتماهي تؤكد حالة الوحدة الشيعية ظاهريًا، وهو ما راهنت عليه الأحزاب الشيعية ووظفته بشكل جيد، غير إن ذلك لا يمثل سوى البنية السطحية للعلاقة بين الأحزاب والتيارات الشيعية، إذ إن الانقسام حالة بدأت تطفو على السطح وعلى أكثر من محور، فهناك صراع على قيادة الشيعة (الصراع العام)، المجلس الإسلامي والتيار الصدري، وهو صراع له جذور عائلية (عائلة الحكيم، عائلة الصدر)، فضلا عن جذور طبقية، وهناك صراع الثروة (المحلي) وخصوصًا في البصرة والمتمثل بالمجلس والصدري والفضيلة كعناوين أساسية فضلا عن عناوين اصغر، وهناك صراع على مناطق المراقد المقدسة (صراع النفوذ والثروة الدينية)، النجف، كربلاء، الكاظمية.

تلك المعطيات بالإضافة إلى اختلاف نمط العشيرة في الفرات الأوسط والجنوب عنه في المناطق الغربية (في الأولى نمط العشيرة زراعي، وفي الثانية نمط العشيرة رعوي) أدت إلى تعويق تجربة الصحوة إلى المناطق الشيعية، فديناميات الانقسامية القبلية لها مساراتها الطبيعية وحركتها الضرورية النابعة من بنية القبيلة ذاتها، وهو ما استثمره رؤساء الوزراء (الشيعة) المتعاقبون منذ الرئيس الأسبق نوري المالكي إلى الرئيس الحالي مصطفى الكاظمي. بتبنيهم إطارات عشائرية (صحوية – حشد – سرايا سلام) في مواجهة خصومهم السياسيين من طائفتهم.

وهذا دليل هام على أن قيام حكومة مركزية قوية في بغداد سيمكنها من شد الأطراف، وتكون موازين القوى في صالحها أو في صالح الوحدة الوطنية العراقية عموماً في مقابل أي مجموعات قبلية أو عشائرية، دون أن تعني المركزية حالة نكوص إلى شكل متعسف ومحتكر للصلاحيات الإدارية التي يمكن أن توزع على المحافظات كشكل فدرالي إداري يسهل عملية الإدارة ويقلل من حلقات الروتين في انجاز اعمار المحافظات وتنميتها ويقلل من شكوك وغلواء الفدرالية (حيث يمكن أن تنهض العشائرية مجدداً) على أساس أقاليم واسعة ومشكلة على أساس طائفي وقبلي.

نستطيع تحديد الأفكار الرئيسة حول القبيلة في العراق، فهي الوحدة الأساسية والأولية في تشكيل المجتمع العراقي وبالرغم من ظهور وحدات اجتماعية أخرى في أزمان تاريخية لاحقة على القبيلة، كمفهوم الأمة بشكله القطري (الوطني)، إلا إن تلك الأشكال لم تستطع أن تلغي القبيلة، وتراوحت العلاقة بينهما من التوظيف والاستثمار إلى الصراع، دون أن تستطيع أي منها أن تلغي القبيلة التي بقيت مع كل أشكال التحولات السياسية والاقتصادية والحداثية عنصرًا قارًا وثابتًا في معادلة الوجود الاجتماعي، دون أن يعني ذلك ثباتًا في فعاليتها التي تراوحت هي الأخرى عبر التاريخ بين الوجود الطاغي والمهيمن إلى الهامشية حسب قوة الدولة والحكم.

لعبت القبيلة عبر تاريخها أدوارًا عدة وخطيرة أحيانًا، وعلى الرغم من وضوح بنية القبيلة وهياكلها وتقسيماتها بالإضافة إلى تعدد مستويات الوظيفة التي اضطلعت وتضطلع بها، إلا إن هناك تعقيدًا في

الديناميات المحركة لها وبالتحديد الديناميات السياسية من ناحية علاقة القبيلة بالسلطة أو الدولة (اقترابًا وتأييدًا وتحالفًا) أو (نفورًا واستعداءً وصراعًا).

وعلى ما يبدوا أن هناك نمطية وتواتر تحكم طبيعة الأدوار القبلية في العراق وتسير توجهاتها، نابعة من هياكل القبيلة وبنيتها، ومن طبيعة علاقات القرابة التي تربطها، ومن دينامياتها، دون أن يعني ذلك إن هناك إطلاق تاريخي وحتمية مستقبلية تشكل فيما تشكل جموداً لبنيتها وحتمية لدينامياتها.

إن الجمود الظاهر للقبيلة لا يخصها فقط بل يتعداها، أو ربما بسبب منه، إلى الجمود في البنى الاجتماعية الأكبر وما تتضمنه من بنى فرعية محركة أو قائدة كالبنية السياسية أو البنية الاقتصادية وما تولده في تفاعلها من قيم ومحددات للروية والفكر والسلوك.

حينما نؤكد على عدم قدرة التشكيلات التاريخية اللاحقة للقبيلة كالأمة في مفهومها الحديث، على تذويب وإلغاء القبيلة على الرغم من التعارض المبدئي في توجهات الاطر الاحدث، إلا إن الجمود النابع من البنى السياسية المحافظة الأحادية، والبنى الاقتصادية المتخلفة والريعية تعزز من بقاء القبيلة ولا تسهم في إضعافها بل على العكس تساهم في إنعاشها والاتكاء عليها في بناء مشروعها السياسي، فالجمود المتأصل للبنى السياسية يشكل عقبة في تفتيت القبيلة والبناء على انقاضها هيكلا جديداً أو حديثاً وهنا نجد دائما في إطار البنية السياسية من يعيد توظيف القبيلة ونعراتها وعصبيتها.

لغايات تتعلق بالاستحواذ الأحادي للسلطة وغاية تجميع القوة الذاتية للسلطة في مواجهة خصومها من خلال قاعدة تفتيت الآخرين واستعداء بعضهم على البعض وسياسية الإيحاء بالتقريب للسلطة آو الإبعاد عنها.

الدور السياسي للقبيلة أو علاقة القبيلة مع الدولة جاء عبر الفترات التاريخية متأرجحًا بين الخروج على الدولة إلى الولاء لها والعنصر الأساس في تحديد موقع القبيلة في هذه المعادلة هي قوة الدولة نفسها، ففي فترات ضعف الدولة وارتخاء قبضتها تكون القبيلة اقرب إلى العصيان والإحساس العالي بوجودها وكينونتها دون أن يصل ذلك الوجود والإحساس إلى درجة أن تنافس الدولة أو تكون هي بذاتها دولة، ومفعول الانقسامية هنا الذي ينحو إلى التقسيم إلى عشائر وأفخاذ وبطون أساس في عدم قدرة القبيلة أن تصبح دولة جامعة للقبائل الأخرى، ولم يتوفر أنموذجا للقبيلة الدولة في العراق، وربما كانت هناك محاولات لهيمنة قبيلة أو عائلة على الدولة (أيام حكم صدام واتكائه على آل المجيد)، ولكن تلك المحاولات لم تكن نابعة من آليات قبلية وهيمنة تلك القبيلة وتمددها بفعل عوامل موضوعية كقوة القبيلة نفسها قياسا إلى القبائل الأخرى، وبالتالي إخضاعها، بل إن تلك المحاولات كانت عبارة عن نزوع رأس الدولة (التي تشكلت بعوامل حزبية وانقلابية لم يكن للقبيلة دور فيها) إلى قبيلته لأغراض أمنية بحتة أو لأغراض السيطرة على الحكم.

الدينامية الانقسامية أساسية في القبيلة التي تنشطر دائما إلى عشائر ثم بطون وأفخاذ وهو المسار الشائع الذي تستثمره الدولة في فترات ضعفها لخلق توازنات تمكنها من السيطرة والبروز ثانية كشكل مهيمن وقوي.

القبيلة كوحدة أساسية وأولية تخترق الأشكال الدينية والطائفية، والدينامية الانقسامية في حركتها كانت جوهر الحراك الامريكي في تفتيت الفضاءات الطائفية لعراق ما بعد الاحتلال، وجوهر حركة رؤساء الوزراء الذين تعاقبوا على الحكم بعد الانسحاب الامريكي عام 2011 في تبني أطر عشائرية التي تمكنهم من إضعاف خصومهم السياسيين الذين يمتلكون ميلشيات مسلحة، وتمكنهم من تأسيس دولة تتجاوز الاصطفافات الطائفية والقومية، ويبدو أن هذا الجوهر كان مدركاً من قبل خصومهم السياسيين الذين يعارضون هذا التوجه رغبة منهم في الحفاظ على الأسس الطائفية التي تمكنهم من الإبقاء على مصالحهم وحصتهم في الدولة.

القبيلة عند البعض ما زالت مقولة هامشية وتراث من العصبية والجهل والتطلع السلبي إلى الماضي، دون أن يحاول هذا البعض تجاوز مفاعيلها السلبية من خلال فهم أليلتها، وخصوصياتها، والعوامل الموضوعية المطلوبة للانتقال بها إلى بنى حديثة، والاكتفاء فقط بنقدها سطحيًا وذمها، وكأنها بناء من خارج الواقع والتاريخ والفعل المؤثر، وهذا الترفع والاستنكاف لم يغير ولن يغير.

القبيلة بمفعولها وانفعالها، بتاريخها وحضورها، بديناميتها وخصوصياتها، بالأدوار التي قامت بها والأدوار التي قامت عليها، ما زالت بحاجة إلى دراسات معمقة تتجاوز المحاولات الفردية أو التوصيفية، دراسات تدخل في عمق البنية القبلية واكتشاف العلاقات التي تسيرها والعلاقات التي تربطها مع البنى الأخرى.

العشائر العراقية والسياسة

تشكل العشائر ركناً أساسياً من تركيبة المجتمع العراقي، وقد برز دورها في التاريخ السياسي الحديث إبان ثورة العام 1920، حيث كان لزعمائها اليد العليا في التصدي للاحتلال البريطاني آنذاك. وبعد مرور أكثر من ثمانية عقود من ذلك التاريخ عادت الأضواء لتتسلط من جديد على هذه العشائر.

إن تباين دور العشائر في العراق عبر العقود السابقة، ما بين قوة وسطوة وما بين سكون وانحسار لدورها ضمن أفرادها فقط، يعزى لأسباب عدة، لعل أهمها قوة الدولة والحكومة ومدى الضبط، الذي تمارسه الدولة على أفردها، فعلى الرغم مما يوجه للعشائر العراقية، من انتقادات بسبب كثرة النزاعات بينها، فإن العشيرة، وحين يقترب موعد الانتخابات البرلمانية، تعود إلى الواجهة لتشعل فتيل التنافس الانتخابي في كل مرة. إن قوة العشيرة ودورها في كل مرحلة من مراحل العراق، تناسبت عكسياً مع قوة الدولة، فمتى ما كانت الدولة وأجهزتها المختلفة قوية، انحسر دور العشيرة وتراجع تدريجيا، والعكس صحيح فمتى ما كانت الدولة ضعيفة، يبرز دور العشيرة في مجالات عدة.

وارتباطاً بما سلف فمنذ تأسيس العراق الحديث فشلت النخب الحاكمة في أن تخلق هوية وطنية يجتمع حولها العراقيون وتتجاوز انتماءاتهم الفرعية سواء الطائفية أو الإثنية أو القبلية.

وتكمن أهمية هذا الموضوع لما أصبح للعشائر دوراً بارزا في الصراع الانتخابي للوصول إلى قبة البرلمان العراق، أصبح لكل عشيرة مرشحها الخاص بها، وأخذت بعض تلك العشائر بالإعلان عن واجهات سياسية

لها، وأخرى أعلنت عن مجالس سياسية لها. وهنا تظهر الخطورة عندما تتحول العشائر من تجمعات اجتماعية، إلى تنظيمات حزبية تتصارع على المناصب والسلطة مما ينعكس سلباً عن النسيج الاجتماعي، ويهدد الأمن المجتمعي، ويؤدي إلى التشظي بينها، وتفقد سمتها الاجتماعية وعاداتها وتقاليدها، التي قامت عليها وتستبدلها بقيم وعادات سياسية تختلف تماماً عما كانت عليه.

إن ظهور العشائر على الساحة الانتخابية بهذا الشكل غالباً ما أثر سلباً على رسم الخريطة البرلمانية، وذلك على صعيد ترجيح كفة هذا المرشح أو ذاك على خلفية التضامن العشائري أو القبلي. إذ كلما كان أفراد عشيرة أو قبيلة مرشح ما أكبر وأكثر عدداً من حيث بلوغ نسبة مئات الأف أو عدة ملايين من أفراد العشيرة أو القبيلة وهو ليس بالأمر النادر في العراق!! كلما زاد نصيبه وحظه في الفوز وبالتالي الجلوس تحت قبة البرلمان، ليصبح "نائبًا" جديدًا عن الشعب، وبغض النظر عن أهليته أو مؤهلاته أم نزاهته وخبرته السياسية.. فيكون "نائبًا" كأمر واقع موجود اجتماعياً - لكونه ينتمي إلى عشيرة أو قبيلة - وليس لكونه صاحب برامج سياسية تحديثية أو خدمية جدية، يريد أن يخدم ناخبيه وباق فئات وشرائح المجتمع مدفوعاً بحسه الوطني.

الدور السياسي للقبائل ما بعد 2003

إن استفحال الولاء للقبيلة والانتماء للطائفة إنما يشكل تحد كبير يواجه بناء الدولة الحديثة وروح المواطنة والهوية حيث ينقسم المجتمع العراق اليوم على ذاته إلى قبائل وطوائف ومناطق ومحلات، حولت الصرعات والمنازعات والعصبيات العشائرية إلى المدن والإحياء ومؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

فمنذ سقوط نظام صدام تم تشكيل 14 مجلساً عشائرياً وقامت سلطات الاحتلال الأمريكي بتأسيس مكتب ارتباط مع العشائر وتدشين مقر للاتحاد العشائري وبحضور الحاكم العام الأميركي جيم ستيل ومسؤولين عراقيين. كما تم تأسيس صحوات العشائر. فبالرغم من أهميتها الآنية في استتباب الأمن، فمن الممكن استغلالها في الأوقات السياسية العصيبة وجعلها طابوراً خامساً، إلى جانب دورها في تقوية الأعراف والقيم والعصبيات القبلية، التي تتعارض أساساً مع حرية الاختيار والتداول السلمي للسلطة. والحال إن قوات الاحتلال الأمريكي حاولت خلق توازنات جديدة: الصحوة القبلية مقابل الصحوات الطائفية، وميليشيات جديدة مقابل المليشيات القديمة. وفي 16 تشرين الثاني عام 2008 تم تأسيس "مجلس أمراء قبائل العراق" من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة والأيزيدية ليضمن التقاليد العشائرية والأعراف و"العصبيات" القبلية، وفق "المصلحة الوطنية العليا" و"الديمقراطية التوافقية". وقد وجد البيان التأسيسي التأييد من قبل الحكومة. وأخيراً تم تأسيس دائرة شؤون العشائر في وزارة الداخلية وتعيين وزيراً للدولة لشؤون العشائر في وزارة نوري المالكي الثانية.

إن سمات وخصائص القبلية التي استفحلت في المجتمع العراقي اليوم تختلف تماماً عما كانت عليه سابقاً، حيث كانت وظيفة القبيلة كمؤسسة اجتماعية/اقتصادية تهدف إلى الحفاظ على وحدة القبيلة وأفرادها وقيمها وأعرافها وتضامن أفرادها في السراء والضراء سواء في البادية أو الريف، أما اليوم فتعمل القبيلة والطائفة على اخضاع أفراد المجتمع المدني لأهداف سياسية ومصالح شخصية وسيطرة اجتماعية

تتعدى حدود وظيفة القبيلة إلى تأكيد دورها في المشاركة في السلطة أو أن تكون بديلاً معنوياً عن الدولة. وقد فتحت التطورات السياسية التي أعقبت سقوط النظام والفوضى الشاملة آفاقاً واسعة لدخول القوى السياسية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني إلى المسرح السياسي ومن بينها المؤسسات القبلية والدينية والطائفية، التي استطاعت تجميع أفرادها عبر تحالفات مصلحية وبمساعدة قوى الاحتلال والحكومات الضعيفة التي شكلتها على أساس المحاصصة السياسية/ الطائفية.

إن تنامي الدور السياسي للمؤسسة القبلية يبرز العديد من المخاطر، فالمشكلة تتعدى كونها بديلاً لمؤسسات دولة القانون والمجتمع المدني، وإنما لكونها تطرح نفسها كبديل عن المؤسسات الدستورية والديمقراطية المنتخبة، إن الاعتزاز بالقبيلة والولاء لها دون الوطن يتحول إلى قبلية وهذا يشير إلى ضعف الاندماج الاجتماعي العضوي في المجتمع ومع المكونات الاجتماعية الأخرى وعدم قدرتها على التوحد في هوية وطنية واحدة تحقق الانسجام والأمن والاستقرار والتعايش السلمي فيما بينها بحيث تصبح النظرة إلى الأخر ذات بعد واحد. وهنا يكمن خطرها والخطر الذي يهددها من جراء تقديس الهويات الفرعية والمبالغة فيها بحيث تتحول إلى حالة خوف وتربص ودفاع مستمر عليها، وفي ذات الوقت عجز عن مقابلة الأخر بالتفاهم والتواصل والحوار.

أسباب تنامي الدور السياسي للعشائر بعد عام 2003

ومن الأسباب الرئيسية التي مهدت لتنامي الظاهرة العشائرية:

1. دعم الأحزاب السياسية المطلق لها: إذ تقربت الأحزاب من العشائر وعقدت معها تحالفات وتبادلت مصالح، لغرض كسب قواعدها الاجتماعية في الانتخابات وتقوية حضورها في المشهد السياسي؟ فالنواب يحصلون على أصواتهم الانتخابية عبر امتداداتهم العشائرية، فيما النفوذ العشائري يبدأ من الريف ويحضر بشكل ملموس وقوي في مدن العراق الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة.
2. اشكالات سياسية تكررت في تحالفات حزبية وإعادة صياغة التحالفات مرات، وانشقاقات حزبية وغيرها ساهمت في توسيع دور العشائر في الميدان السياسي والانتخابي.
3. فشل واضح في الخدمات: وباعتراف أصحاب السلطة وقتها. وفشل أكبر في مفاصل أخرى عديدة، دفعت بالعشائر أن تقدم نفسها البديل المناسب.
4. ضعف سلطة الدولة والقانون: من أهم أسباب تنامي النفوذ العشائري، ما يعانيه العراق من ضعف في تعزيز سلطة القانون والدولة، وتراجع دور القضاء، وأصبحت الأجهزة الأمنية هشة، وتنامى الفساد، فضلاً عن انشغال البلد قسراً بحروب ومعارك داخلية.
5. الأطماع في السلطة والنفوذ والمكاسب السياسية والاقتصادية والاستثمارية من الدوافع المهمة في دخول العشائر الى العمل السياسي.
6. عدم وجود أحزاب حقيقية قادرة على استيعاب أبناء العشائر وتمثيلهم لتكون صوتهم في العمل السياسي.

عوامل دفعت باتجاهات كثيرة نحو دور سياسي للعشائر، دور لا يتحدد في التحشيد للفوز بصناديق الانتخابات فقط وهو دور لعبته العشيرة منذ السماح بممارسته، ولا يحدده دعم هذا السياسي أو ذاك..

الآثار السلبية لتنامي دور العشائر سياسياً

إن دخول المنظومة القبيلة إلى عالم السياسة المدنية الحديثة أمر له تبعاته وآثاره السلبية ومن أهم هذه الاثار ما يأتي:

1. إن دخول العشائر بشكل مباشر في المجال السياسي سيكون عاملًا له شأن مهم في افساد الممارسة السياسية الانتخابية و "الديموقراطية" في العراق، أكان ذلك في صورة قيام جهة سياسية باستغلالها ككيان اجتماعي أو من ناحية ممانعتها الثقافية لقبول الممارسة "الديمقراطية"، وفي الحالتين إنها تستخدم "كتلة" لخدمة جهة معينة أكانت هذه الجهة من داخل القبيلة أو من خارجها بطريقة لا تنسجم مع الاعتبارات السياسية المفترض في ظل أي دولة حديثة منشودة.

2. تكون القبيلة كياناً اجتماعياً بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي الحديث، لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل عصبوي وتحشيدي وغير منضبط فكرياً ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي، فمفهوم العصبية هو في العمق، عامل فرقة لا عامل اجتماع لأنه يخلق كيانات اجتماعية لها ولاءاتها الداخلية الخاصة وتتنافر وتتصارع مع الآخر الذي يشاطرها المجتمع ذاته.

3. إن فشل الحكومة في حماية المجتمع العراق، أدى إلى بناء سلطة أعراف وتقاليد عشائرية رديفة لسلطة القانون، والدفع بالمجتمع نحو القبلية. وهو توجه قد يؤدي إلى نتائج مجهولة، ويعود بالمجتمع العراق إلى سلطة العشيرة التي تدفع خلافاتها بالمزيد من المواجهات، ما يضر بوحدة العراق ونسيجه الجمعي وهذا ما حصل فعلاً في البصرة حيث أصبحت العشيرة تقريباً هي الحاكمة ".

4. إن القبيلة حين تنخرط كقبيلة في العملية السياسية تصبح غير نافعة، وهذه المشكلة لها أبعاد عدة منها:

   - القبيلة نفسها لا تتلاءم مع ذلك: فهي تصادر صوت الفرد عن طريق الولاء، وما هو مطبق داخلها من خصائص بين أفرادها كالمساواة وحفظ حقوقهم، في خصائص لا بالمستوى نفسه مع غيرهم كما قال على الوردي: "توجد ديمقراطية داخل القبيلة بين أفرادها لكنهم لا يستخدمونها مع الغير".

   - القبيلة في ترتيبها الهرمي لا تعتمد الكفاءة والمهارة في إدارة القبيلة بل تعتمد الوراثة وتناسل الزعماء وهو ما يجلب أشخاصاً غير مسؤولين وغير اكفاء.

- تبعاً للخلل الإداري في بنيتها تكون لدى القبيلة قابلية للذهاب في اتجاهات سلبية كقابليتها للخضوع والمساومة.
- المنطق الجمعي الفاعل داخل القبيلة يتطلب تطابقاً لمواقف أفرادها، وهو ما يجعلها كياناً تحشيدياً غير منضبط فكريًا.

5. القبيلة إن دخلت في أمر ما فهي تدخله ككل أو تخرج منه ككل، وعلى هذا المنوال يجري إنتاج مفهوم التعصب بشكل أكثر حداثة.. فالموقف الفكري الإنساني المطلوب في المجتمعات الحديثة يختلف عن الموقف نفسه في العصبوية التقليدية التي تتعاضد في الخطأ والصواب.

السلوك العشائري الانتخابي

يمكن الإشارة إلى مؤشرات تصاعد دور القبائل في التأثير على العملية الانتخابية وذلك فيما يلي:

1. حشد أصوات الناخبين: حيث تقوم القبائل بحشد أصوات المؤيدين من أبنائها وأنصارها لصالح مرشح بعينه أو قوى سياسية معينة، وهو ما دفع الأحزاب السياسية إلى أن تُنشئ في مقار مكاتبها بالأرياف أقسامًا خاصة للعشائر، وبهذه الطريقة يحصل مرشحو الأحزاب على الأصوات من خلال علاقتهم بالقبائل والعشائر وجذورهم وانتماءاتهم القبلية، كما يحاولون الاستفادة من النفوذ العشائري في مدن العراق الكبرى مثل بغداد والموصل والبصرة وغيرها. ولا يختلف الأمر بالنسبة للأحزاب والحركات السياسية في إقليم كردستان، إذ تحاول هي الأخرى الاستفادة من إمكانات القبائل في كسب الأصوات الانتخابية على الصعيدين المحلي والدولي. وفي إطار الاستعداد للانتخابات، تقام العديد من المؤتمرات التي يسعى المرشحون للظهور فيها بجوار زعماء القبائل بغية الحصول على تأييد قبائلهم، وتراعي هذه المؤتمرات كافة التقاليد والأعراف القبلية، فمثلا قد يرتدي المرشح الملابس الخاصة بالمنطقة أو القبيلة، ويقوم بإعلان ولائه لها، والحرص على تمجيد دورها وتاريخها، والتعهد بالدفاع عن مصالحها. وتم استخدام اسم القبائل والعشائر في الدعاية الانتخابية للعديد من المرشحين، حيث حملت بعض لافتات المرشحين شعار أنه الممثل الشرعي الوحيد لقبيلة معينة، كما قامت بعض القبائل بإعلان تأييدها لمرشح معين.

2. تشكيل القوائم الانتخابية: رأت بعض القبائل والعشائر أنها تمتلك طاقات وكفاءات علمية وشخصيات اجتماعية لها أهمية وثقل في المجتمع، وبإمكانها القيام بدور فاعل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهوما دفعها إلى الاتفاق مع عدد من أفرادها على الدخول في القوائم الانتخابية والسيطرة عليها. وفي هذا الإطار، ظهرت بعض القوائم الانتخابية وهي تضم عددًا كبيرًا من المرشحين من قبيلة بعينها. فعلى سبيل المثال، قام "حزب بيارق الخير"، الذي يتزعمه وزير الدفاع السابق "عبد القادر العبيدي" بإطلاق قائمته التي ترشح فيها الكثير من أبناء قبيلة العبيدي في عدد من المحافظات.

3. إعلان قوائم مرشحي القبائل: لم تكتف القبائل بدفع مرشحيها للسيطرة على القوائم الانتخابية الخاصة بالأحزاب، بل قامت بإعداد قوائم انتخابية خاصة بها، وهو الأمر الذي سبق وأن حدث في الانتخابات المحلية لعام 2013، حيث أعلنت بعض القبائل في المحافظات الجنوبية والوسطى عن تشكيل كتل وقوائم انتخابية بأسمائها، مثل "تجمع الفرات الأوسط" بالنسبة لعشائر الفرات الأوسط، و"كتلة مجلس شيوخ عشائر الجنوب" بالنسبة لعشائر الجنوب. وقد اعتمدت بعض القبائل على آليات ديمقراطية في اختيار ممثليها لخوض الانتخابات، حيث يتقدم الراغب في الترشح باسمه لشيوخ ووجهاء القبيلة، ويتم تنظيم انتخابات داخلية لأبناء القبيلة يتم من خلالها اختيار المرشحين الذين سيخوضون الانتخابات الرسمية، ومن ثم يتم اعتبار الفائزين المرشحين الرسميين للقبيلة، وبالتالي يمكنه حصد أغلب أصوات قبيلته، ويرى بعض المحللين أن نتائج الانتخابات الداخلية يمكن أن تكون مؤشرًا على مقدار الأصوات، التي قد يحصل عليها المرشح في الانتخابات الرسمية، بيد أنها قد لا تُعد مؤشراً كافيًا، فقد لا يمتثل المرشحون الخاسرون لقرار القبيلة القاضي بعدم خوضهم الانتخابات، وهو ما سيفتت الأصوات، كما أن الانتخابات الداخلية تقتصر المشاركة فيها على الرجال دون النساء.

4. فض النزاعات بين المرشحين: تحمي القبيلة مرشحيها، وتتدخل لفض النزاعات، التي قد تنشب بين المرشحين أثناء المناظرات التلفزيونية أو غير ذلك من الخلافات، كما تتدخل في حال تعرض المرشح المدعوم من قبلها لما يمكن اعتباره إهانة من قبل أي شخص. فعلى سبيل المثال، تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو لشاب يقف بجوار لافتة لإحدى المرشحات في انتخابات مجلس النواب المقبلة ووصفها بأنها "جميلة"، وقام بتقبيل الصورة وهو الأمر الذي اعتبرته القبيلة إهانة لابنتهم، وقامت بالتعرف على الشاب، وفرضت غرامة مالية عليه كنوع من العقوبة على تصرفه.

5. توظيف التواصل الاجتماعي: تقوم القبائل والعشائر بتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لدعم مرشحين معينين، حيث توجد العديد من الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، التي تحمل اسم القبيلة، وتروج لمرشح وتدافع عنه وتسانده، وتعرض نسبه ومكانته وتاريخ عائلته في القبيلة، وعادة ما تؤثر هذه الصفحات على سلوك الناخبين لاسيما في المجتمعات البسيطة.

أثر التمثيل العشائري على الأداء البرلماني

البرلمان أو مجلس النواب أو مجلس الشعب هو هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصول بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات ويتكون من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين. ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية. ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين في الشعب المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر ويكون

للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها والتصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية.

والبرلمان حسب الدستور العراقي له ثلاث مهام هي التشريع والرقابة على أعمال الحكومة وتمثيل الشعب أمام الحكومة:

1. الوظيفة التشريعية: فإن دور البرلمان الأول هو وضع تلك القواعد، أي القوانين. واليوم، تعتبر وظيفة التشريع أبرز ما يقوم به البرلمان، وبرغم أن المبادرة باقتراح القوانين وصياغتها في هيئة مشروعات تأتي غالبا من جانب السلطة التنفيذية، فإن ذلك لا ينفي دور البرلمان في مناقشتها وتعديلها قبل الموافقة عليها، وكذلك اقتراح قوانين جديدة. ومن المهم معرفة أن القوانين ليست مجرد رخص وعقوبات يصدرها المشرع، وإنما القانون تعبير عن إرادة المجتمع وأولوياته، التي يجسدها المشرع في صورة قواعد عامة تحكم التفاعلات بين الأفراد والجماعات وتنظم العمل والعيش المشترك بينهم.

2. الوظيفة الرقابية: هو دراسة وتقييم أعمال الحكومة، وتأييدها إن أصابت وحسابها إن أخطأت. وتتنوع صور العلاقة الرقابية بين البرلمان والسلطة التنفيذية في النظم الديمقراطية، فيقوم البرلمان بانتخاب رئيس الوزراء أو قيام الاكثرية النيابية بتسميته وبالتالي يستطيع عزله أي سحب الثقة منه.

3. الوظيفة التمثيلية: يعد القرب من المواطنين هو قاعدة الاختصاص التمثيلي التي يؤديها مجلس النواب حيث إن أعضاء مجلس النواب يمثلون الاختلافات القائمة في المجتمع وينقلون هذه الاختلافات إلى الساحة السياسية، التي يتم فيها التعبير عن مختلف الآراء حول الأمور المحلية والوطنية ومناقشتها وصولا إلى ترجمة هذه النقاشات إلى سياسات يتطلب تمثيل فعال أي إقامة حوارات بين النواب وناخبيهم لمعرفة آرائهم وتطلعاتهم وترجمة ذلك إلى سياسات وتشريعات.

إن اتساع التمثيل العشائري في مجلس النواب العراقي انعكس (في كثير من الأحيان) سلباً على أدائه وعمله إذ إن المنظومة العشائرية تختلف تماماً في معالجة الأمور عن منظومة وعمل مجلس النواب، فكلاهما لا ينسجم مع الآخر خصوصاً الوظيفة التشريعية، التي سيكون غائباً عنها بسبب ضعف خبرته فيها، وكذلك الوظيفة الرقابية سوف تكون مساحة المساومات والبحث عن فرص تعزيز النفوذ والسلطة، ووظيفته التمثيلية سيكون مقتصرة على مساحته العشائرية.

استشراف لمستقبل التمثيل العشائري وتأثيراته على الانتخابات

إن المستقبل القريب يشير إلى مساع كبيرة تقوم بها بعض العشائر في الأنبار السنية وفي الوسط والجنوب الشيعي من أجل ترتيب صفوفها استعداد للاستحقاقات القادمة، حيث أعلنت بعض العشائر عن وجهات سياسية مثل قبيلة البو خليفة فيه تمتلك واجهة سياسية تحت اسم مشروع الإرادة، وأعلنت بعض العشائر عن تشكيل مجالس سياسية لهاكما فعلت قبيلة البو مرعي (الدليمية) عن تشكيل مجلس

سياسي برئاسة النائب ليث الدليمي، وكذلك قبيلة البو فهد، التي أعلنت أن مؤتمر عام لكل الكفاءات والنخب فيها. وهذا وإن دل على شيء فهو إعادة ترتيب لوراقها بشكل أكثر تنظيماً مما قد يجعلها اللعب الأكثر والأوفر حظاً في الاستحقاقات السياسية القادمة من انتخابات مجالس المحافظات ثم بعدها انتخابات مجلس النواب.

وإن الخطورة تكمن من تحول هذه الاستعدادات الجادة إلى صراع بين القبائل الأنبارية مما يعرض السلم المجتمعي وحياة المواطنين إلى هزات عنيفة، وتحول هذا الصراع إلى عنف متبادل سواء أكان بطرق القانونية أو المدنية أو التصفيات الجسدية.

بعض الانتليجنسيا السنية العراقية تعتبر أنه لابد من وضع حلول ناجعة من أجل الحد من السلبيات المحتملة في وجود القبائل في الساحة السياسية وتقترح مجموعة من الخطوات أبرزها:

أولاً: إن يعدل مجلس النواب قانون الأحزاب بحيث لا يسمح بتأسيس أحزاب من عشيرة واحدة، ولا يكون أعضاء في الهيئة التأسيسية أكثر من اثنين من عشيرة واحدة ولابد من وضع شروط في تأسيس الأحزاب كأن يكون العدد 2000 شخص من ثلاث محافظات أو أكثر.

ثانياً: أن يعدل مجلس النواب قانون الانتخابات وفق نظام الدوائر فيكون لكل ناحية دائرة انتخابية، وبذلك يقطع الطريق أمام التكتلات القبيلة في انتخب شخص على عموم المحافظة.

ثالثاً: اعتماد النظام الإلكتروني المتطور في العد والفرز، التي تستخدمها البعض الدول، التي تظهر نتائج الانتخابات في نفس اليوم واعتماد نظام الإشراف القضائي في الانتخابات مما يعزز الثقة فيها كما هو في التجربة المصرية لكل مركز انتخابي قاض. مما يعز الثقة في العملية الانتخابية ويدفع بالأغلبية الصامتة للخروج والتغيير.

رابعا: أن يقوم مجلس النواب بتشديد الشروط في الترشح إلى المجلس، وإلغاء الامتيازات البرلمانية.

خامساً: المؤسسات التعليمية والإعلامية بوضع خطط وبرامج من أجل رفع الوعي الانتخابي للمواطن العراق.

سادساً: دعم الحكومة للنخب والمثقفين لتكوين أحزاب رصينة تقوم بملء الفراغ واستيعاب أبناء العشائر فيها.

دروس مستفادة

استندت علاقات القبيلة تاريخياً، بالقوى المحيطة إلى اعتبارات السياق والمصلحة البراغماتية، فكان ولاء القبائل المحاذية لحدود إيران في العهد العثماني يتأرجح بين القوتين بحسب المنفعة. كما كان بمقدور القبلية السياسية التكيف مع البيئة المحيطة سواء أكانت حضرية أم ريفية. ورغم تحول القبيلة للتعامل مع ذلك الكيان المسمى جهاز الدولة فقد كان لا يزال مفهوم الغنيمة محركاً لسلوكها وعلاقاتها بالغير حيث العمل على تعظيم المنافع المتحققة لها. لذلك تعاونت القبائل أحياناً مع الأتراك ولم تمانع من

التفاوض مع الإنكليز ونالت امتيازات من صدام، وحينما سقط الأخير تنوعت مطالب القبائل ما بين الوظائف الحكومية، وتمويل مشروعات البنية التحتية، ومزيد من الحكم الذاتي، بل وتأسيس برلمان قبلي يعمل إلى جانب برلمان الدولة.

كانت قضية المنفعة المتبادلة تتجلى في فترات تاريخية متباينة. ففي العهد الملكي كانت القوتان المحوريتان بالدولة هما النخبة الشريفية الحاكمة، وطبقة شيوخ القبائل. نجح شيوخ القبائل حينها في توفير الدعم الشعبي الذي احتاج السياسيون إليه في مقابل الحصول على مزايا سواء بتخصيص الأراضي أو التعيين بالبرلمان. لكن انتفاء المصلحة بين النخبة الحاكمة والشيوخ كان يعني اختفاء ذلك التوافق. بل إن هناك من يرى في تأسيس البريطانيين لدولة العراق الحديثة دلالة على قوة العشائر لكونها تحالفت مع المؤسسة الدينية لتضغط على المحتل لقيام تلك الدولة.

لكن فشل العثمانيين ثم البريطانيين في تأسيس دولة مركزية تحتكر السلطة في العراق قاد القبيلة إلى تأدية دور محوري في تشكيل الحياة اليومية والشخصية القومية للأفراد العراقيين. ولم تكن الطائفية هي المحرك لصراعات القبائل: فقد لوحظ أن التنافس والصراع القبلي في العراق عادة ما يكون بين القبائل ذات الإطار المذهبي أو العرقي نفسه.

كان لدخول القبائل معترك السياسة تداعياته السلبية، لكن ذلك لم يمنع أن القبيلة نجحت في فترات تاريخية في تماسك المجتمع ودعم الروابط بين أفراده.

ساعد القبائل على قيامها بذلك الدور أن بعضها مثل شمر- يضم عشائر سنية وأخرى شيعية. وهناك من القبائل السنية مثل السعدون - من تربطها علاقات تاريخية بنظائرها الشيعية، مما جعلها مقربة من أنظمة الحكم المتتابعة في العراق. على سبيل المثال بعدما أخمد صدام انتفاضة قطاعات من الشيعة في أذار 1991 لجأ إلى الانتقام من عشيرة السعدون لما لها من علاقات بشيعة الجنوب وكذلك عشائر السنة في بغداد.

وحينما سقط نظام صدام استمر شيوخ القبائل يمارسون أدوارًا ساعدت على ظهورها الظروف السياسية، فسعوا إلى أن تكون العقود الحكومية مع شركات هم على صلة بها وتشجيع اللجوء للمحاكم العرفية التي لا تعاني ذاك القدر من الفساد الذي تتهم به محاكم الدولة وتنظيم الالتحاق بالخدمة المدنية والقوات المسلحة وحشد الأصوات في الانتخابات اعتماداً على ولاءات القادة.

على الرغم من تقديم حيدر العبادي لنفسه كسياسي يسعى للمصالحة ويحارب الفساد الذي استشرى في عهد أسلافه، فإن مشروع العبادي الإصلاحي لم يوفر آليات واضحة لإدماج السنة في العملية السياسية، بل إن سياسته تجاه القبائل بدت امتداداً لإحدى استراتيجيات من سبقوه عبر تأسيس مجالس عشائر موازية موالية لبغداد في ظل حالة الشك المتبادل بين الحكومة المركزية والعديد من العشائر بالمناطق ذات الأغلبية السنية.

رغم التهديدات التي شكلها تنظيم "داعش" للدولة العراقية وحاجة النظام السياسي إلى دعم القبائل في التصدي له إلا أن محللين أثاروا خطورة تسليح العشائر في مواجهة التنظيم. ففي ظل الخلل في موازين القوى بين العشائر يصبح التسليح دافعاً أكبر لسيطرة العشائر الأقوى التي ستستخدم تلك الميزة الجديدة

ضد خصومها، ما يجعل أساليب التسوية التقليدية التي اعتادتها القبائل غير فاعلة وبخاصة أن الحكومة لم تعد هي صاحبة اليد العليا من حيث التسليح في كل أرجاء الدولة.

حاصل القول إن توظيف النظام السياسي للقبيلة، وإن نجح أحياناً في حشد إمكاناتها لدعمه، إلا أن المخاطرة تظل قائمة بإعلاء الولاءات الأولية على حساب المواطنة الجامعة، ومع كل تعثر للنظام تصبح القبيلة الملاذ الآمن للأفراد وتضعف القاعدة الشعبية للنظام. كما أنه بازدياد نفوذ القبائل وقيامها بتوفير الأمن والحماية أو تقديم الخدمات للأفراد وغيرها من الوظائف الأساسية المفترض قيام الدولة بها تصبح القبائل مراكز قوى يصعب على الدولة السيطرة عليها.

الخاتمة

إن موضوع العشائر ودورها السياسي من الموضوعات التي تثير اهتمام الرأي العام العراق، سوف تبقى العشائر تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في الشأن العام في العراق، ويبقى الخوف من مستقبل قريب يستمر فيه الحشد والتصعيد الانتخابي بين العشائر مما يحول الأمر إلى صراعات طويلة الأمد بينها لا تحمد عقباها.